

Distr.: General
05 May 2017
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة حوض بحيرة تشاد (تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا)، ١-٧ آذار/مارس ٢٠١٧

أولا - مقدمة

١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بأن المجلس قد قرّر إيفاد بعثة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد (تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا)، في الفترة من ١ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٧. واشترك في قيادة البعثة الممثلون الدائمون للسنغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويرد في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير تكوين البعثة واختصاصاتها.

ثانيا - الكاميرون

٢ - في يومي ٢ و ٣ آذار/مارس، زار المجلس الأمن الكاميرون. ولدى وصول أعضاء المجلس إلى ياوندي، رحب بهم وزير الشؤون والعلاقات الخارجية، وممثلة الأمم المتحدة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية، نجاة رشدي. وفي الليلة نفسها حضروا حفل عشاء أقامه الوزير المنتدب للعلاقات الخارجية وأعضاء السلك الدبلوماسي ورؤساء وكالات الأمم المتحدة. وفي ٣ آذار/مارس، عقد أعضاء المجلس اجتماعات في ياوندي مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية، بما في ذلك الرئيس ورئيس الوزراء، وأعضاء الحكومة الرئيسيين. وبعد عقد مؤتمر صحفي، سافروا إلى ماروا، بمنطقة الشمال الأقصى، حيث اجتمعوا بحاكم المنطقة وغيره من المسؤولين المحليين والزعماء الدينيين والمسؤولين العسكريين وبممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعض المشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك شخصين سبق أن اختطفتهم جماعة بوكو حرام. وفي بداية كل اجتماع، كانت المملكة المتحدة، بصفتها مشاركة في قيادة البعثة ورئيسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس، تبين الغرض من الزيارة وتلتمس آراء مختلف المحاورين بشأن الحالة والتحديات الماثلة.



ألف - ياوندي

اجتماع مع الرئيس

٣ - أوضح رئيس الكاميرون، بول بيا، في اجتماعه بأعضاء مجلس الأمن، الذي حضره أيضا وزراء العلاقات الخارجية والداخلية والدفاع، أن الكاميرون تواجه النزاع الذي توججه جماعة بوكو حرام منذ عام ٢٠١٣ - وهي حرب امتدت من نيجيريا. وسلط الضوء على التكلفة البشرية العالية، حيث قُتل ما يزيد على ٢٠٠٠ من المدنيين و ٢٥٠ من الأفراد العسكريين منذ بداية العنف. وذكر أن الجيش الكاميروني كان في طليعة المعركة ضد جماعة بوكو حرام، مما أسفر عن تكاليف مالية هائلة بلغت ٣٤٣ بليون فرنك بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية على مدى سنتين (أي ما يعادل ٥٥٨ مليون دولار)، وهو ما يبلغ زهاء ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولاحظ الرئيس أنه رغم إضعاف جماعة بوكو حرام، بفضل المكاسب الإيجابية التي حققتها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، فالجماعة ما زالت نشطة. وأبلغ المجلس بأن عدة مرافق للبنية التحتية قد دمرت، مما أدى إلى تشريد ما يزيد على ٢٠٠٠٠٠ من المدنيين، واقترب ذلك بوصول نحو ٨٦٠٠٠ لاجئ من نيجيريا. وذكر أن هذا قد ألقى عبئا ثقيلا على كاهل الحكومة لبناء مدارس جديدة وتوفير الغذاء والخدمات الاجتماعية الأساسية. ودعا إلى توفير دعم من الجهات المانحة لتحسين قدرة المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والأطفال. وفي حين أنه حيا نتائج مؤتمر أوصلو للشؤون الإنسانية من أجل نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد، أشار إلى أنه ثمة حاجة إلى إنهاء التركيز الحصري على الاحتياجات الإنسانية، وإلى المشاركة النشطة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإيجاد سبل لكسب العيش وإعادة التعمير. وأضاف أن هناك حاجة إلى الاضطلاع ببرامج للتسريح والقضاء على التطرف وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في جماعة بوكو حرام، لكي "تبدأ حقبة من الأمل". وأعرب الرئيس بيا عن تقديره لعمل الأمم المتحدة، مشيرا إلى أن زيارة المجلس تدل على التعاون الممتاز مع المنظمة.

٤ - وقدم الرؤساء المشاركون في قيادة بعثة مجلس الأمن إحاطة إلى الرئيس بشأن الغرض من البعثة، ألا وهو الإعراب عن التضامن مع الكاميرون والثناء على جهودها في مكافحة الإرهاب وإحياء ذكرى من ضحوا بأرواحهم. ورحب أعضاء المجلس بتوقيع الاتفاق الثلاثي، في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧، بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتَي الكاميرون ونيجيريا، وأشادوا باستضافة الكاميرون السخية لأعداد كبيرة من اللاجئين. كما أبرزوا الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة والتحديات البيئية وحقوق الإنسان والحاجة إلى زيادة الاستثمارات والتنمية في منطقة الشمال الأقصى، وأعربوا عن اهتمامهم بمعرفة الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد. وذكر الرئيس أن البلد يعتمد على دعم المجتمع الدولي على الجبهة العسكرية، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير المعدات والتدريب لقواته. وأشار أيضا إلى أن الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام وما أعقب ذلك من عمليات لمكافحة التمرد قد أسفرت عن خسائر اقتصادية في البلد، مضيفا أن العدد البالغ ٢٠٠٠٠٠ من الأشخاص الذين شُردوا في حاجة إلى العودة إلى حياة طبيعية. وقال الرئيس إن سكان الكاميرون قد أسهموا ماليا في صندوق للطوارئ دعما لمكافحة جماعة بوكو حرام، وأن الحكومة قد أنشأت لجانا أهلية تساعد في جمع المعلومات الاستخباراتية. وذكر أن تشاد والنيجر ونيجيريا تبذل أيضا جهودا جبارة لمكافحة جماعة بوكو حرام. وناشد المجتمع الدولي بمساعدة المنطقة على القضاء على الجماعة، ولا سيما بعد إعلان ولائها لتنظيم

الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، مما يشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين. وأعرب الرئيس عن امتنانه الصادق للأمم المتحدة على دعمها للكاميرون.

٥ - وأبلغ وزير العلاقات الخارجية أعضاء المجلس بأن بعض المشردين داخليا، ومعظمهم من النساء والأطفال، قد استفادوا من المساعدات الحكومية من خلال صندوق الطوارئ الذي أنشئ لدعم المشردين داخليا والسكان المحليين. وأضاف أن الحكومة قد صاغت، بدعم من دوائر العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة، خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، التي تسعى إلى توفير ٣٦٠ مليون دولار. وفيما يتعلق بالاتفاق الثلاثي، قال إن الكاميرون سوف تنقيد بالتزامها وبضمان عدم الإعادة القسرية للاجئين.

اجتماع مع رئيس الوزراء ومجلس الوزراء

٦ - ذكر رئيس الوزراء، فيليمون يانغ، في اجتماعه مع أعضاء مجلس الأمن، أن معالجة أثر جماعة بوكو حرام مهمة هائلة تقع على عاتق حكومته. ولاحظ أن هناك الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا في منطقة الشمال الأقصى المنكوبة. وأعرب عن شكره لمفوضية شؤون اللاجئين على ما تبذله من جهود في التصدي لتلك الأزمة. وشدد على أن دعم المجتمع الدولي أمر ضروري من أجل القضاء على جماعة بوكو حرام.

٧ - وأعرب الوزير المنتدب لدى الرئاسة المكلف بالدفاع عن شكره للدول الأعضاء على دعمها للجهود العسكرية ضد جماعة بوكو حرام وعلى استجابتها في مجال الأعمال الإنسانية. وأشار خصوصا إلى الاتحاد الروسي وإيطاليا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على الدعم الثنائي لكل منها. وذكر أن البلد قد فقد ما يزيد على ٢٠٠ من الجنود و ٢٠٠٠ من المدنيين بسبب جماعة بوكو حرام. وأشار إلى أن تقدما كبيرا قد أحرز في التعاون العسكري الثنائي مع نيجيريا منذ تولي الرئيس محمدو بھاري مقاليد السلطة. وأبلغ أعضاء المجلس بأن الكاميرون ونيجيريا قد كثفتا أنشطة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات على جانبي حدودهما خلال الأشهر الستة الماضية. وأكد الوزير أن جماعة بوكو حرام في حالة تراجع نتيجة لعمليات القوة المشتركة، وأن الجماعة قد لجأت إلى أساليب غير تقليدية للقتال باستخدام التفجيرات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وأبلغ الوزير أعضاء المجلس بأن الحكومة تعمل على سياسة ترمي إلى إدماج المنشقين عن بوكو حرام. وأشار إلى أن معظم المقاتلين في جماعة بوكو حرام غير كاميرونيين. ومن بين الذين أسروا وحوكموا وسجنوا، كان ما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة منهم أجانب. وقال الوزير إن جماعة بوكو حرام قد تضررت بشدة من جراء العمليات العسكرية، ولا يوجد منشقون مسجلون حتى الآن. وتعمل الحكومة مع الجماعات الدينية لمعرفة ما يمكن أن يقال في الوعظ بالمساجد. ولاحظ الوزير أن الحكومة تتفادى الحديث عن جماعة بوكو حرام باعتبارها جماعة جهادية، مشيرا إلى أنها تتألف بالأحرى من إرهابيين ولصوص يقطعون رؤوس المسلمين في المساجد. وخلص الوزير إلى أن الحكومة تنفق موارد هائلة لمعالجة الحالة الأمنية ويمكن أن تستخدم تلك الموارد لأولويات أخرى بدلا من ذلك.

٨ - وذكر وزير الداخلية وشؤون اللامركزية أن الكاميرون تستضيف نحو ٦٥٠٠٠ من اللاجئين النيجيريين في مخيم في الشمال الأقصى، إضافة إلى ١٥٠٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى في الشرق. ويجري توفير الأمن والاحتياجات الغذائية للاجئين. وأشار إلى وجود عدد كبير من النساء والأطفال في مخيمات اللاجئين. ويجري توفير التعليم للأطفال، في شراكة مع الأمم المتحدة والشركاء

الثنائيين الآخرين، لتفادي وقوعهم فريسة لتجنيد جماعة بوكو حرام. ورحب الوزير بالاتفاق الثلاثي المبرم بين مفوضية شؤون اللاجئين وحكومتى الكاميرون ونيجيريا، والذي يتوقع أن ييسر تطبيع الحياة والعودة التدريجية للاجئين إلى نيجيريا. ولاحظ الوزير أن الاتفاق يحدد مسؤوليات البلدين في ضمان العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين النيجيريين، الذين يجب أن يعاد توطينهم في ظروف مؤاتية. وقال إن لجنة ثلاثية تتألف من عضوين من كل من الكاميرون ونيجيريا والمفوضية مكلفة بمهمة تفعيل برنامج العودة. وأضاف أنه ستُوفد بعثات للتحقق من الظروف السائدة في المناطق التي سيأتي إليها اللاجئون. وأكد مرة أخرى أن العودة ستكون طوعية وفقا للقانون الدولي. ولاحظ أيضا أن فريقا من الخبراء في الميدان سيساعد الأطراف على تحديد من يرغبون في العودة. وقال الوزير إن الحكومة تحاول أيضا إصلاح المدارس القرآنية لضمان أن يُكَمَّل التعليم الديني بتدريب مهني لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للتوظيف وتيسير نجاحهم من برائن بوكو حرام. وتعمل الحكومة أيضا على ضمان ألا يقوم الزعماء الدينيون بالتحريض على التطرف، مع ملاحظة أن التعايش بين الطوائف الدينية يعد سمة فريدة للمجتمع الكاميروني. وشدد الوزير على ضرورة ربط التنمية بمكافحة الإرهاب. وأشار إلى أنه في حين أن الحكومة قد تصدت للحالة في منطقة الشمال الأقصى من منظور أمني وعسكري، فهناك حاجة إلى التركيز على الأنشطة الإنمائية، وحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى الكاميرون في هذا الصدد.

٩ - وذكر وزير المالية أنه، إضافة إلى الأزمة الأمنية، تواجه الكاميرون حاليا أزمة اقتصادية، مع انخفاض في الإيرادات بنسبة ٤٠ في المائة، ولكن بمعدل نمو يبلغ ٥ في المائة منذ عام ٢٠١٥. وقد زادت الحالة الأمنية تفاقم قيود الميزانية. ودعا إلى اتباع نهج كلي في أعقاب ظهور جماعة بوكو حرام وشدد على الحاجة إلى التنمية والاستثمار والتعليم للشباب، ولا سيما الشبابات، لتوفير الفرص لهم. ولاحظ وزير الاتصالات أن جماعة بوكو حرام تستخدم الإنترنت لأغراض التجنيد وجمع الأموال من أجل أنشطتها. وسلط الوزير المنتدب لدى وزير العلاقات الخارجية والمسؤول عن العلاقات مع الكمنولث الضوء على الدور المحوري للرئيس بيا في إثارة مسألة بوكو حرام على الصعيد الدولي، وأضاف أن الحكومة تحاول تشجيع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على العمل معا لمعالجة الأزمة.

اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري وممثلي السلك الدبلوماسي

١٠ - لاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن الكاميرون هي ثاني أكثر البلدان تضررا من جماعة بوكو حرام بعد نيجيريا. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة فورية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ما قدره ١,٦ مليون شخص، أي بزيادة تبلغ ٧ في المائة على السنة السابقة. وفي غضون سنة واحدة، زاد عدد المشردين داخليا بنحو ١٠٠ في المائة من ٩٣ ٠٠٠ إلى أكثر من ١٩٠ ٠٠٠. ويوجد أكثر من ٥٠ في المائة من جميع الأشخاص المشردين داخليا في محافظة لونغوني - و - شاري. وإضافة إلى ذلك، التمس نحو ٨٥ ٠٠٠ من اللاجئين النيجيريين الحماية في منطقة الشمال الأقصى، حيث يعيش نحو ٦٠ ٠٠٠ في مخيم ميناواو المكتظ بالسكان. وأكد الفريق أنه يجب أن تتاح لجميع اللاجئين العودة الآمنة والطوعية والكرامة وأنه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ قد أعيد عشرات الآلاف من اللاجئين النيجيريين قسرا. وفي الواقع، في الأسبوع السابق لزيارة مجلس الأمن، يقال إن ٣٠٠ من النساء والفتيات قد أُعدن قسرا. وفي هذا الصدد، يُعد توقيع الاتفاق الثلاثي بين مفوضية شؤون اللاجئين وحكومتى الكاميرون ونيجيريا خطوة جديدة بالترحيب. وأبلغ الفريق المجلس بأنه قد حُشد مبلغ ٥٢ مليون

دولار للاستجابة الإنسانية في الشمال الأقصى في عام ٢٠١٦، مما أسهم في إنقاذ الأرواح؛ بيد أن بعض القطاعات، كالتعليم والمأوى، لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل. وسيستهدف العمل الإنساني في عام ٢٠١٧ نحو ٥٠ في المائة من الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة، ويلزم توفير مبلغ ١٩٠ مليون دولار للحالات الأكثر إلحاحاً في منطقة الشمال الأقصى في عام ٢٠١٧.

١١ - ولاحظ الفريق أنه بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، كانت هناك ٧٥ هجمة انتحارية في الكاميرون، نفذ ٤٦ منها نساء وأطفال. وقد فاقمت أزمة بوكو حرام ضعف الشابات في منطقة الشمال الأقصى، حيث تُزوَّج ٦٠ في المائة من النساء قبل سن الثامنة عشرة ويبلغ متوسط عدد الأطفال لكل امرأة ٦,٦، مقارنة بـ ٣,١ في ياوندي. وبسبب جماعة بوكو حرام، تتولى نساء إعالة ٣٣ في المائة من الأسر المعيشية، وأصبح الزواج المبكر، كآلية للتكيف الاقتصادي، استراتيجية وقائية للمرأة. ويمثل العنف الجنسي والجنساني أداة شائعة للإرهاب والتخويف. فالشابات يخشين الذهاب لجلب حطب الوقود ويخشين الظهور في الأماكن العامة، لأنه من المرجح أن يتعرضن للاعتداء. ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري إغلاق المستشفيات والمدارس في منطقة الشمال الأقصى وعدم توافر الخدمات الاجتماعية. وفيما يتعلق بالأطفال، فقد سُلِّط الضوء على عدة تحديات، بما في ذلك انخفاض سن المسؤولية الجنائية في البلد (١٠ سنوات) وعدم وجود نظام لقضاء الأحداث. ويدعم الفريق السلطات بإجراء عمل وقائي بالاشتراك مع الزعماء الدينيين والتقليديين، والقيام بأعمال الحماية على مستوى المجتمعات المحلية.

١٢ - وأبلغ فريق الأمم المتحدة القطري البعثة بأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ يتضمن ركيزة بشأن تعزيز قدرات الناس والمنظومة. ويعد الحصول على الخدمات وصمود البيئة المجتمعية والاجتماعية من الأولويات، لا سيما في محافظة لوغوني - و - شاري. ويسعى الفريق إلى تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والأمن والتنمية عن طريق تقييم الإنعاش وبناء السلام في المناطق الشمالية والشرقية بالبلد، ودعا إلى حشد أموال في هذا الصدد.

١٣ - ولاحظت المنسقة المقيمة أنه ثمة مناقشة وتنسيق يجريان بين أفرقة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في الميدان. وقد انعكس ذلك بوضوح في خطة الاستجابة الإنسانية، التي تضمنت الإنعاش والقدرة على التكيف، وفي إطار عمل المساعدة الإنمائية، الذي تضمن سوء التغذية والأمن الغذائي. وتمت مواءمة كلتا الخطتين وشاركت فيهما الحكومة منذ مراحلها الأولى. وشدد الفريق القطري على أهمية التنسيق المدني والعسكري بغية ضمان وصول المساعدات الإنسانية.

١٤ - وسلط ممثلو السلك الدبلوماسي الضوء على انحسار بحيرة تشاد باعتباره أحد العوامل الرئيسية المساهمة في أزمة حوض بحيرة تشاد، فأشاروا إلى أن كارثة تغير المناخ تفضي إلى كارثة إنسانية. وأثنوا على عمل الفريق القطري وحكومة الكاميرون في معالجة الأزمة، وأضافوا أن الحكومة قد قدمت مساهمة ضخمة في الميزانية وأنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات بقيادة وزير الداخلية وشؤون اللامركزية.

باء - ماروا

اجتماع مع حاكم منطقة الشمال الأقصى وقوات الأمن والزعماء التقليديين ورؤساء البلديات

١٥ - خلال اجتماع ترأسه حاكم الشمال الأقصى وحضره كبار الضباط العسكريين والزعماء التقليديين والزعماء الدينيين، قدم أفراد القوات العسكرية معلومات مستكملة عن العمليات العسكرية

في الشمال الأقصى، التي شملت أيضا عملية الطوارئ ٤ التابعة للكاميرون وقيادة القطاع ١ التابعة للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات وعملية ألفا. كما ذكروا أن قواتهم تعمل بشكل وثيق مع عمليات القوة المشتركة التي تجري في نيجيريا وأن الاتصالات تجري بين القوات الكاميرونية والنيجيرية يوميا. وأضافوا أن القدرة العسكرية لجماعة بوكو حرام قد أقيقت وأن الجماعة لم تعد تسعى لإنشاء خلافة. وبدلا من ذلك، تقوم الجماعة بهجمات انتحارية وغارات وعمليات نصب، وزرع الأجهزة المتفجرة المرتجلة في المسالك الرئيسية. وتعمل قوات الأمن عن كثب مع أفرة حراسة الأحياء السكنية. وثمة حاجة إلى معدات لكشف الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومعدات وقائية لمن يتعاملون مع تلك الأجهزة. وهناك أيضا حاجة إلى "قدرات برمائية" مثل سفن المياه الضحلة التي يمكن أن تنتقل بسهولة.

١٦ - ولاحظ عمدة إحدى البلديات في الشمال الأقصى أن النشاط الاقتصادي والتجاري في المنطقة قد انخفض بنسبة ٩٠ في المائة نتيجة لأنشطة جماعة بوكو حرام. ومع ملاحظة الجهود التي تبذلها جماعة بوكو حرام لتجنيد الشباب ومشكلة البطالة، فقد أكد أن الجماعة لا تمثل الإسلام، وتحدث عن أهمية الدور الذي تضطلع به الحكومة والجيش وفريق الأمم المتحدة القطري في مواجهة جهود التجنيد. وللتصدي لهذا الخطر، سلط الضوء على ضرورة التركيز على التنمية والتعليم وإيجاد فرص العمل. ولاحظ أن الناس يشعرون أنهم أكثر أمنا نتيجة لوجود أفرة حراسة الأحياء في المناطق الحدودية. ويساعد وجود الجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك في المناطق الحدودية، في تحقيق استقرار الوضع. وشكر العمدة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المنسقة المقيمة، على الدعم المقدم، لكنه شدد على الحاجة إلى مزيد من المساعدة.

اجتماع مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

١٧ - قال ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في اجتماع مع أعضاء مجلس الأمن، إن اللجنة تحاول تعزيز سبل الوصول في الشمال الأقصى وهي تراعي القيود وتكيف عملياتها وفقا لذلك. وذكرت اللجنة أنه لم يُجرز تقدم في الوصول إلى المناطق الحدودية، حيث يكون السكان عرضة للهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام. ولا يمكن تسير الأعمال التجارية بسبب إغلاق الحدود، وقد صودرت أنشطة تجارية وهناك قيود على تجارة الماشية. ووافقت اللجنة السلطات الكاميرونية في مساعدة الأسر على تعقب أقاربهم الذين فروا من بوكو حرام أو المسجونين، وتيسير الزيارات للسجناء في مراكز الاحتجاز. كما تساعد اللجنة الأسر المضيفة بدعم أنشطتها الزراعية من خلال توفير البذور. وهي توفر المياه أيضا وتعزز سبل الوصول إلى الخدمات الصحية لكل من المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة. وتقيم اللجنة شبكات تنسيق نشطة تستهدف المناطق الأكثر احتياجا.

اجتماع مع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين

١٨ - استمع أعضاء مجلس الأمن إلى روايات من عدد من المشردين داخليا واللاجئين عن حالتهم المعيشية والتحديات التي يواجهونها، مثل نقص المياه في مخيم ميناواو، الذي يستمر أحيانا ليومين أو ثلاثة أيام، وصعوبة الحصول على الحطب لأغراض الطبخ، وعدم وجود فرص عمل للاجئين، لا سيما الأراضي الزراعية وخاصة لأولئك الذين ظلوا يعيشون في الكاميرون على مدى فترة زمنية طويلة - بعضهم لأكثر من ثلاث سنوات. كما تحدثوا عن الاكتظاظ في مخيم ميناواو، حيث يتواصل تدفق اللاجئين، ملاحظين سوء الصحة وعدم كفاية المرافق التعليمية.

١٩ - كما اجتمع أعضاء المجلس بفتيتين في سن الرابعة عشرة والخامسة عشرة، كانت قد اختطفتهما جماعة بوكو حرام وتمكننا من الفرار لتحتجزهما السلطات بسبب الاشتباه في ارتباطهما بالجماعة. وأوضح أحد الفتيتين أن جماعة بوكو حرام قد اختطفته عندما هاجمت قريته، بانكي، في نيجيريا عام ٢٠١٤. وذكر أنه تمكن من الفرار من الجماعة عندما طلب منه أن يجلب الماء، وعاد إلى قريته. وأضاف أن والده كان يخشى أن تأتي جماعة بوكو حرام للبحث عنه ولذا أقنعه بعبور الحدود، متنكرا في شكل فتاة، إلى الكامبيرون حيث احتجز في البداية مرة أخرى، للاشتباه في ارتباطه بجماعة بوكو حرام. أما الفتى الآخر، من قرية نيجيرية على الحدود مع الكامبيرون، فقد اختطفته جماعة بوكو حرام عام ٢٠١٣، واحتجز لمدة أربعة أشهر، لكنه تمكن من الفرار إلى الكامبيرون. وبعد وصوله إلى الكامبيرون، احتجز في سجن ماروا المركزي لمدة سنتين ونصف بسبب الاشتباه في ارتباطه بجماعة بوكو حرام.

جيم - ملاحظات/رسائل رئيسية

٢٠ - أعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم الكامل للجهود التي تبذلها الكامبيرون في مكافحة جماعة بوكو حرام والتقدم المحرز في هذا الصدد. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية وأشادوا بالكامبيرون على سخائها في توفير ملاذ آمن للاجئين، ورحبوا بتوقيع الاتفاق الثلاثي بين الكامبيرون ونيجيريا ومفوضية شؤون اللاجئين. كما شجع المجلس الحكومة على إحراز تقدم في وضع استراتيجيات وإنشاء صناديق وتحديد مناطق مخصصة لتحقيق التنمية في منطقة الشمال الأقصى. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن ضرورة معالجة حقوق المرأة ودعوا إلى إدراج المرأة وتمثيلها في تخطيط البرامج وتنفيذها. وشدد أعضاء المجلس على أهمية مكافحة الإرهاب، بما في ذلك عن طريق التصدي لتغير المناخ والفقر، وكفالة الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والاستثمار في التعليم والانتعاش الاقتصادي.

ثالثا - تشاد

٢١ - قام مجلس الأمن بزيارة تشاد في ٤ آذار/مارس. وأجرى أعضاء المجلس عددا من الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين في النجمينا، وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الإنساني، وكذلك مع قيادة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وعملية بارخان. ولم يتسن لأعضاء المجلس الاجتماع بالرئيس إدريس ديبي إتنو، الذي كان في زيارة رسمية خارجية، ولكنهم اجتمعوا برئيس الوزراء وكبار أعضاء الحكومة. وانصب تركيز المناقشات على الجهود الحالية للحكومة والجهود الإنسانية لمعالجة الأزمة المتصلة بأنشطة جماعة بوكو حرام، وما أحرزته القوة المشتركة المتعددة الجنسيات من تقدم وما تواجهه من تحديات. وأتاحت الزيارة الفرصة للمجلس للإعراب عن القلق إزاء حماية المدنيين في سياق عمليات مكافحة التمرد، والدعوة إلى مواصلة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

ألف - انجمينا

اجتماع مع رئيس الوزراء ومجلس الوزراء

٢٢ - لاحظ رئيس الوزراء، ألبرت باهيمي باداكيه، في الاجتماع الذي عقده مع أعضاء مجلس الأمن، أن تشاد تواجه التهديد الإرهابي الذي تشكله جماعة بوكو حرام، حيث سلط الضوء على الآثار

الاقتصادية لمكافحة الجماعة. وقال إن التكاليف التي تتحملها تشاد في هذا المجال الأمني تأتي على حساب تعليم السكان وصحتهم. وقد توقفت مشاريع الإعمار في جميع أنحاء البلد، وكانت هناك أيضا عواقب اجتماعية بسبب الطابع الموسع للعمليات العسكرية واستضافة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وكانت تشاد تتوقع دعم المجتمع الدولي منذ بداية مشكلة بوكو حرام، ولكن هذا الدعم قد تأخر. وتتحمل تشاد تكاليف اللاجئين والمشردين داخليا، إضافة إلى تكاليف مكافحة الإرهاب. وذكر أن تحمل العبء الاقتصادي على تشاد والبلدان المجاورة ما فتئ يزداد صعوبة. ويأتي نحو ٧٠ في المائة من ميزانية الحكومة من الموارد القائمة على النفط ومع انخفاض أسعار النفط فقد واجهت تشاد أزمة اقتصادية. وخلال السنتين الماضيتين، ظلت الحكومة تحاول تحديث الشؤون المالية للبلد، ولكن تلك الجهود توقفت، بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية.

٢٣ - ورحب رئيس الوزراء باعتراف أعضاء مجلس الأمن بأن الأزمة في حوض بحيرة تشاد مهمة وظالم. وأشار إلى أنه تجري حاليا عمليات عسكرية ضد جماعة بوكو حرام، لا سيما في المناطق الحدودية مع نيجيريا والنيجر، حيث لا تزال أنشطة الجماعة تتسبب في تشريد السكان المحليين. وتعد الحالة الإنسانية مأساوية لأن فظائع بوكو حرام قد فاقمت حالة اللاجئين الذين تستضيفهم تشاد من دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. وقال رئيس الوزراء إنه، حسب تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، هناك أكثر من ٤,٧ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية.

٢٤ - وشدد رئيس الوزراء على أنه من الملح جدا أن يدعم مجلس الأمن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، لأن الرد العسكري ضروري. وأضاف أنه لا بد من الاستثمار في تنمية المنطقة وتهيئة الفرص للشباب والقضاء على التطرف. وأكد مجددا أن تشاد ليس لديها وسائل للحفاظ على الوضع الحالي لعملياتها العسكرية، فهي عبء لا يمكن للبلد أن يستمر في تحمله.

٢٥ - وأكد رئيس الوزراء أن المسائل الأمنية والإنسانية تتجاوز حوض بحيرة تشاد. وقال إن تشاد تقع في مفترق طرق للحضارات وتحيط بها النزاعات، بما في ذلك في السودان ونيجيريا وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد جاءت محاولات تنظيم الدولة الإسلامية/داعش للتنسيق مع جماعة بوكو حرام في وقت شارفت فيه الوسائل العسكرية بلوغ أقصى مداها. وتمثل الحالة في جنوب ليبيا تهديدا حقيقيا لتشاد ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عموما. وقد اضطرت الحكومة لإغلاق حدودها مع ليبيا نتيجة لانتقال تهديد تنظيم الدولة الإسلامية/داعش إلى المنطقة الحدودية، مع احتمال اعتزام ضم أنشطته مع أنشطة جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد أو مع جماعات مسلحة في دارفور. وذكر أن الشعب التشادي يتساءل عن مشاركة البلد في مكافحة الإرهاب، التي تتجاوز قدراته. وترى الحكومة أن الفشل في تشاد من شأنه أن يعرض كل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للخطر، وهذا هو سبب مشاركتها في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

٢٦ - وقال رئيس الوزراء إن السلطات التشادية قد استقبلت ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص من المناطق التي تحتلها بوكو حرام. وقد تم إيواؤهم ومنحهم الغذاء. وهناك عدة أشخاص في الجماعة كانوا موجودين صدفة في المنطقة التي احتلتها بوكو حرام. وهناك آخرون كانوا نشطين مع الجماعة، ولكنهم تابوا بعد ذلك وقرروا العودة. ونسبة للافتقار إلى الوسائل، فقد أرسلت الحكومة النساء والأطفال إلى زعمائهم التقليديين، رغم أنه ربما كان من الأفضل أن يخضعوا لعملية قضاء على نزعة التطرف. وأرسل

الرجال إلى مخيم، ولكن الكثيرين منهم فروا. وأكد رئيس الوزراء أن هناك حاجة إلى موارد للترحيب بـرجوع العائدين من بوكو حرام وعلاجهم من التطرف. كما أشار إلى أنه من المهم تحسين ظروف المجتمعات المحلية المضيفة، من أجل ضمان التعايش السلمي مع المشردين داخليا واللاجئين الذين تستضيفهم.

٢٧ - وأبرز رئيس الوزراء أن تناقص الموارد المائية لبحيرة تشاد قد أثر على الموارد المتاحة للسكان المحليين، مما جعلها عرضة لاستضعاف جماعة بوكو حرام. وقال إن تجدد مياه البحيرة لن يسهم في تنمية المنطقة فحسب، بل سيسهم أيضا في تحقيق الاستقرار في أفريقيا. ولاحظ رئيس الوزراء أنه سيُعقد مؤتمر مائدة مستديرة للجهات المانحة في باريس في وقت لاحق من هذه السنة من أجل اجتذاب موارد للخطة الإنمائية الخمسية الوطنية التي تستهدف المناطق المتضررة ومكافحة الإرهاب. كما ستساعد الموارد في ضمان توفير الخدمات الأساسية للسكان المتضررين وفي تنويع الاقتصاد.

٢٨ - وسلط رئيس الوزراء الضوء على عدة خطوات اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بتمكين المرأة، بما في ذلك اشتراط حد أدنى لتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في مواقع صنع القرار واعتماد قانون لمكافحة الزواج المبكر. وهو قانون يسهم، من بين أمور أخرى، في إبقاء الفتيات في المدارس. وهذه تدابير ضرورية بالنظر إلى الضغوط التقليدية بشأن دور المرأة في المجتمع التشادي. وفي الختام، وجه شكره إلى الأمين العام للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة في الميدان على ما وفروه من دعم في تقديم المساعدة الإنسانية وعلى جهودهم في بناء السلام وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

٢٩ - وكرر أعضاء مجلس الأمن أن مكافحة الإرهاب تتطلب أيضا معالجة الفقر، وضمان احترام حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والأطفال، الذين يتضررون على نحو غير متناسب من الإرهاب. وثمة حاجة إلى اتباع نهج شامل في مكافحة جماعة بوكو حرام.

زيارة إلى مقر عملية بارخان

٣٠ - قام أعضاء مجلس الأمن بزيارة قصيرة إلى مقر عملية بارخان، وهي عملية عسكرية فرنسية تتألف من ٤ ٠٠٠ فرد و ١٥ طائرة عمودية وسبع طائرات مقاتلة، حيث أُطلعوا على دور العملية ومسؤولياتها. وهدفها الرئيسي هو التصدي للإرهاب في المنطقة. وتضطلع العملية بأعمال مباشرة ضد الجماعات الإرهابية وتقدم الدعم للعمليات العسكرية للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن عملية بارخان تقدم، فيما يتعلق بمكافحة جماعة بوكو حرام، الاستخبارات والدعم اللوجستي والتخطيطي إلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. كما تقدم عملية بارخان المعدات العسكرية إلى جيشي تشاد والنيجر في قتالهما ضد جماعة بوكو حرام، عندما يُطلب منها ذلك.

زيارة إلى مقر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات

٣١ - قام أعضاء مجلس الأمن بزيارة إلى مقر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، حيث التقوا بقائد القوة، اللواء لو أديوسون، وغيره من كبار المسؤولين العسكريين. وتلقى أعضاء المجلس إحاطة بشأن ولاية القوة المشتركة، والقيادة والتحكم فيها، والحالة الأمنية والإنسانية في منطقة عملياتها، والشؤون الإدارية واللوجستية، وما حقته القوة من إنجازات وما تواجهه من تحديات.

٣٢ - وأبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات تضطلع بولايتها في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: (أ) تهيئة بيئة آمنة في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام، بما في ذلك معالجة العنف الجنسي والجنساني مع الامتثال التام للقانون الدولي وسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان؛ (ب) وتيسير تنفيذ برامج تحقيق الاستقرار التابعة للدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن بالمناطق المتضررة من أنشطة بوكو حرام؛ (ج) وتيسير العمليات الإنسانية وتقديم المساعدة إلى السكان المتضررين. وفيما يتعلق بالقيادة والتحكم، أُطلع أعضاء المجلس على الهياكل الثلاثة للقوة المشتركة: وهي: خلية استراتيجية توجد داخل مقر لجنة حوض بحيرة تشاد، وهيكل للعمليات مقره في أنجمينا، وقيادات قطاعية تكتيكية، تتألف من وحدات وطنية تشمل وحدات للقتال التكتيكي وعناصر للدعم من بلدان حوض بحيرة تشاد الأربعة، بالإضافة إلى بنن. وتشارك القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في معارك متزامنة ضد جماعة بوكو حرام، تشمل جميع بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد. وهي تتألف من وحدات ناطقة بالإنكليزية ووحدات ناطقة بالفرنسية تعمل على نحو متضافر وتغطي كلتا منطقتي المنطقتين دون الإقليميتين، أي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتعمل وحدات/قطاعات القوة المشتركة داخل الحدود الوطنية الخاصة بها، حيث لا تتلقى القوة أي تعزيزات خارجية في أثناء العمليات. ولدى القوة حاليا ١٠ ٥٠٦ أفراد في الميدان من أصل قوام مأذون به يبلغ ١١ ٢٥٦ فردا. وقد جُنِّد ونُشر نحو ٧٠ في المائة من العنصر المدني للقوة ومن المتوقع أن تُشغل بقية المواقع قريبا، بما في ذلك تعيين مستشار للشؤون الجنسانية وحماية الطفل، وهو يقع تحت مسؤولية الاتحاد الأفريقي. وأبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن العنصر المدني للقوة يتضمن مستشارين في مجال حقوق الإنسان، وقد نُشر بعضهم في مختلف القطاعات.

٣٣ - وأبلغ أعضاء المجلس بأن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات تُجري عمليات عسكرية قوية أفضت إلى إضعاف الخطر الإرهابي لجماعة بوكو حرام إلى حد كبير، غير أن الجماعة لا تزال نشطة في جيوب معينة داخل منطقة عمليات القوة، ولا سيما في جزر بحيرة تشاد. وثمة عمليات مشتركة جارية لتحرير تلك المناطق. وأبلغ أعضاء المجلس بأن قدرات جماعة بوكو حرام تشمل التعبئة السريعة للمقاتلين، وحياسة ناقلات أفراد مصفحة وقذائف سطح - جو وأنابيب مدافع الهاون وقطع مدفعية، وكفاءة في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وأجرت الجماعة تفجيرات انتحارية، بما في ذلك تفجيرات في مايدوغوري في ٣ آذار/مارس، عندما قُتل انتحاري واحد واعتُقل الآخرون. وتستولي بوكو حرام على نحو ٧٠ في المائة من أسلحتها من المواقع العسكرية التي تهاجمها، ولكن لديها أيضا أساليب محلية لاقتناء الأسلحة سرا.

٣٤ - وأبلغ أعضاء المجلس بأن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لم تتلق سوى جزء من الأموال المقدمة إليها من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة عبر الاتحاد الأفريقي. وتتلقى القوة المشتركة دعما استخباراتيا من عملية بارخان (في أنجمينا) ووحدة دمج المعلومات الاستخباراتية على الصعيد الإقليمي (التي مقرها في أبوجا) وخلية التنسيق والاتصال (التي مقرها في أنجمينا). وتقدم عملية بارخان معلومات استخباراتية وموارد لنقل المعدات من مكان إلى آخر. كما تتيح مرافقها لاستخدام القوة المشتركة وتسهم في تدريب موظفيها. ويقدم الدعم اللوجستي فريق الدعم المدني بالبعثة، المدمج مع القوة المشتركة. وقد تلقت القوة المشتركة مؤخرا معدات ومركبات (١٥ مركبة و ٣٠ مركبة للأراضي الوعرة و ١٥ مولدا كهربائيا) من الاتحاد الأفريقي، وسلّمت في ذلك الأسبوع وقد تم شراؤها من تمويل المملكة المتحدة البالغ ٥ ملايين جنيه إسترليني.

٣٥ - وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في منطقة عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، أُبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن أنشطة بوكو حرام تهدد ٢٠ مليون نسمة. وتضطلع القوة المشتركة بأنشطتها بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية في البلدان المتضررة الأربعة. وتوفر القوة المشتركة الأمن لمخيمات المشردين داخليا واللاجئين وترافق بعثات إيصال المساعدات الإنسانية. وفي حين أن دوائر العمل الإنساني تحتاج أحيانا للاضطلاع بأنشطتها منفردة، تعد الاستعانة بالحراسة العسكرية ضرورية نظرا لما تقوم به جماعة بوكو حرام من نصب للكمان ومن عمليات الاختطاف واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، حررت القوة المشتركة ما لا يقل عن ٥٧٠ رهينة من قبضة الجماعة. وأكدت القوة أهمية إزالة الألغام من المناطق. وسلطت الضوء على التعاون الممتاز بين القيادات القطاعية الأربع. وقد حيّدت القوة ٨٢٨ من إرهابيي بوكو حرام واعتقلت ٦١٥ منهم. وسلم ٣٠٠ من أفراد بوكو حرام المزعومين أنفسهم إلى جنود القوة في عام ٢٠١٦ وتم تسليمهم إلى السلطات التشادية في باغا سولا. ودمرت القوة المشتركة ٣٢ معسكرا من معسكرات بوكو حرام واستولت على معدات وماشية من الجماعة.

٣٦ - وأبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن بعض التحديات التي تواجه القوة المشتركة المتعددة الجنسيات تشمل عدم كفاية المنصات العسكرية، والقيود على الحركة، وعدم كفاية القدرات البرمائية، وعدم كفاية قدرات إجلاء الجرحى، وعدم كفاية قدرات القتال ليلا، وعدم كفاية قدرات اكتشاف الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وعدم كفاية قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وتواجه القوة المشتركة صعوبات في الاتصالات. وإضافة إلى ذلك، لم يتمكن الاتحاد الأفريقي من تنفيذ اتفاق الدعم الذي أبرمه مع القوة المشتركة. كما أُبلغ أعضاء المجلس بأن المجتمعات المحلية المضيفة تحتاج إلى المساعدة وأن زهاء مليون شخص يتعذر إيصال المعونة الإنسانية إليهم. وأبلغوا أيضا بأن القوة المشتركة تُجلى المدنيين من المناطق التي يمكن أن يُصبحوا فيها هدفا سهلا لجماعة بوكو حرام وتنقلهم إلى أقرب مخيمات للمشردين داخليا. ويتلقى أفراد القوة المشتركة التدريب بانتظام في مجال القانون الدولي الإنساني.

فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية

٣٧ - أطلع المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية البعثة على الأوضاع الإنسانية وحالة التنمية في تشاد، ملاحظاً أن احتياجات التمويل الخاصة بمنطقة حوض بحيرة تشاد تغطي ما يناهز الربع من خطة الاستجابة الإنسانية في تشاد. وقال إن منطقة البحيرة في تشاد بها ١٢٧ ٠٠٠ مشرد، منهم ١٠٤ ٠٠٠ مشرد داخليا، و ٨ ٠٠٠ لاجئ أغلبهم من نيجيريا، و ١٥ ٠٠٠ تشادي من العائدين. ويضاف إلى هؤلاء عدد ٣٩٤ ٠٠٠ لاجئ من السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، أغلبهم موجود في الشرق وفي الجنوب على التوالي. وعلاوة على ذلك، عاد ١٠٠ ٠٠٠ تشادي من جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ونيجيريا. واستطرد المنسق المقيم فقال إن منطقة البحيرة من أفقر المناطق في تشاد، ملاحظاً أن افتقار المنطقة إلى سبل كسب الرزق المناسبة وتأثر المجتمعات المحلية المضيفة باستقبالها للمشردين واضحان للعيان. وذكر أن تشاد تحتل هي والنيجر أدنى المراتب في دليل التنمية البشرية، وأن إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية ضعيفة في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في منطقة البحيرة وفي المناطق النائية الواقعة في جزر بحيرة تشاد. وأوضح المنسق المقيم أن تشاد تتميز عن بلدان الجوار بأن إمكانية الوصول إلى منطقة البحيرة فيها أفضل من غيرها بكثير، حيث تعمل ٣٥ وكالة إنسانية في تلك المنطقة ويوجد بها أكثر من ١٠٠ من موظفي الأمم المتحدة. وتعاني المنطقة من الفقر المزمن ومن انعدام التنمية البشرية.

٣٨ - وأفاد المنسق المقيم أعضاء المجلس أيضاً بأن ٤,٧ ملايين نسمة أو ما يقرب من ثلث السكان، حسب النداء الإنساني من أجل تشاد، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وقال إن الأزمة الإنسانية تتمثل في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، إذ يعاني ٤,٣ ملايين نسمة من انعدام الأمن الغذائي ويواجه مليون نسمة آخرين خطر انعدام الأمن الغذائي الشديد في موسم الجذب المقبل؛ (ب) حركة السكان ونزوحهم، وقد أصبح اللاجئون والعائدون من جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان من المقيمين في تشاد منذ أمد بعيد وبات أغلبهم جزءاً من المجتمع التشادي؛ (ج) الصحة. وتنتشر الأمراض الوبائية في البلد الذي تسجل وفيات الأمهات والأطفال فيه أعلى المعدلات على الصعيد العالمي. ولاحظ المنسق المقيم أن تشاد لا تُعتبر من الأولويات بالنسبة للجهات المانحة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية. ففي عام ٢٠١٥، تلقى البلد ٦٠٧ ملايين دولار في شكل مساعدة إنمائية رسمية، في حين تلقت نيجيريا ٨٦٦ مليون دولار وحصلت مالي على ١,٢ بليون دولار. ولم يمول النداء الإنساني الصادر في عام ٢٠١٦ إلا بنسبة ٥٣ في المائة تقريباً من المبلغ المطلوب، أما النداء الإنساني الصادر في عام ٢٠١٧ فقد كان بقيمة ٥٨٩ مليون دولار، وكان مبلغ ١٢١ مليون دولار منه مخصصاً لمنطقة البحيرة.

٣٩ - وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري أعضاء المجلس بأن تشاد تحتل المركز الثاني على المؤشر العالمي للجوع، وبأن نسبة ٥٠ في المائة تقريباً من وفيات الأطفال تُعزى إلى سوء التغذية. وقد أدت أنشطة بوكو حرام وما ترتب عليها من إغلاق للحدود إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وتأثر سوق الماشية سلباً بإغلاق حدود تشاد مع ليبيا. وظل السكان لأكثر من عامين لا يتلقون إلا نسبة ٥٠ في المائة فقط من الاحتياجات التي تلزمهم للبقاء على قيد الحياة. ويعاني اللاجئون في شرق البلد من سوء التغذية. وأطلع الفريق القطري أعضاء المجلس على الحالة المتعلقة بوباء شلل الأطفال الذي تفشى في منطقة البحيرة منذ تموز/يوليه ٢٠١٦. وأفيد أعضاء المجلس بأن اليونيسيف تقوم بتحصين السكان في المناطق الواقعة على الحدود مع نيجيريا منذ آب/أغسطس ٢٠١٦. وذكر الفريق القطري أن ما يقرب من نصف السكان في تشاد دون سن الثامنة عشرة، وأن نصف هؤلاء غير ملتحقين بالمدارس. وأبرز الفريق القطري برنامجه الرامي إلى القضاء على نزعة التطرف، وهو برنامج ينفذه الفريق في ظل تعاون وثيق مع الزعماء التقليديين والدينيين ومنظمات المجتمع المدني. ويركز البرنامج على نظم العدالة التقليدية ويتناول مسائل سيادة القانون في المقاطعات المحلية، بالتعاون مع القضاة والجهاز القضائي. وينفذ الفريق القطري أيضاً برامج مخصصة للمرأة تحديداً، إذ تشكل النساء نسبة ٥٢ في المائة تقريباً من السكان. وتخصص الحكومة لتمثيل المرأة في مناصب صنع القرار حصّة قدرها ٣٠ في المائة. ولما كانت نظرة المرأة التشادية لنفسها جزءاً من المشكلة، بات من الضروري تكثيف العمل في مجالي التثقيف والتوعية والحدّ من زواج الأطفال.

٤٠ - وأشار المنسق المقيم إلى أن فريق الأمم المتحدة القطري يربط بين التحرك والتخطيط الاستراتيجي في المجالين الإنساني والإنمائي بالتعاون مع الحكومة. ولاحظ أن اتباع أسلوب العمل الجديد هذا أمر منطقي في تشاد، حيث إن الشواغل الأمنية في المنطقة المحيطة ببحيرة تشاد تعتبر مسألة تتعلق بالتنمية في المقام الأول. ويراعي إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية أوجه الضعف التي يعاني منها البشر. وأبرز المنسق المقيم أن الحكومة تمر بأزمة مالية وميزانية وأنها تعتمد على دعم المانحين الشهري. وأضاف أن خطة التنمية الخمسية الجديدة التي وضعتها الحكومة ستعرض في مؤتمر مائدة

مستديرة للمانحين يُعقد في باريس بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٧. وقال إن المجتمع الدولي يعمل مع الحكومة على ربط الخطة بمواظن الضعف في الحالة الإنسانية.

٤١ - وقدم ممثل البنك الدولي لأعضاء المجلس إحاطةً عن الحالة الاقتصادية في تشاد، فقال إن البلد بلغ في عام ٢٠١٤ نقطة الإنجاز في سياق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون غير أن اقتصاده أصبح على شفا الانهيار منذ تراجع أسعار النفط في عام ٢٠١٥. وزاد انخفاض الإيرادات الضريبية من سوء الحالة الاقتصادية للحكومة التي تأخرت في دفع المرتبات والمنح الدراسية للطلاب وفي سداد مدفوعات الديون المستحقة للشركات المحلية. وأضاف أن القطاع المصرفي عازفٌ عن إقراض الحكومة. وقد قدم البنك الدولي الدعم الميزانوي إلى تشاد في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وهو ينظر في معاودة تقديم مثل هذا الدعم في عام ٢٠١٧.

٤٢ - وعلّق المنسق المقيم قائلاً إن تشاد لديها نظام عسكري وأمني يتسم بالكفاءة والقوة، وأن هذا الأمر يشكل أولوية بالنسبة إلى الحكومة نظراً للتهديدات الناجمة عن الحالة في بلدان الجوار وعن أنشطة الاتجار. وفي عام ٢٠١٥، كان التركيز منصباً على الأمن بصورة كلية، ولكن الوضع تبدل في منتصف عام ٢٠١٦ عندما أكد الرئيس ديبي إتنو بوضوح أن مكافحة الإرهاب تعني مكافحة الفقر ونقص التنمية. وأقام فريق الأمم المتحدة القطري منذ ذلك الحين حواراً ببناءً مع الحكومة بشأن الأزمة في حوض بحيرة تشاد. واحتفظت الحكومة أيضاً بعلاقات طيبة ونشطة مع فريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بإطار المساعدة الإنمائية وخطة التنمية الوطنية. وقد طلبت الحكومة منحها أهلية الاستفادة من صندوق بناء السلام، ويعكف فريق الأمم المتحدة القطري بالتعاون معها ومع مكتب دعم بناء السلام على تحديد مجالات العمل المشترك الممكنة، بما في ذلك التصدي للقلاقل الاجتماعية والنزاعات السياسية.

٤٣ - وتحديث المنسق المقيم عن دور الاتحاد الأفريقي في تشاد، فقال إن ممثل الاتحاد الأفريقي في تشاد يدعو إلى توجيه مزيد من الدعم للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي لا تزال تحتاج إلى الكثير منه رغم أنها تعمل بكامل طاقتها إلى حد بعيد. وسيكون للسيد موسى فقيه، بصفته الرئيس الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي، دورٌ هام في ضمان حسن التنسيق بين تشاد والمجتمع الدولي من جهة والاتحاد الأفريقي من جهة أخرى. وأضاف المنسق المقيم أن فريق الأمم المتحدة القطري يحتفظ بقنوات حوار جيدة ومفتوحة مع بعثتي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في تشاد، وأن التحليلات التي تجريها الكيانات الثلاثة تفضي إلى الاستنتاجات نفسها بشأن ما ينبغي القيام به.

٤٤ - وأفاد المنسق المقيم بأن أعداداً هائلة استسلمت للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات منذ أواخر شهر تموز/يوليه وأوائل شهر آب/أغسطس ٢٠١٦، وبأن هؤلاء الأشخاص عرّفوا أنفسهم بأنهم من المقاتلين السابقين في جماعة بوكو حرام أو من أفراد أسرهم. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد المنشقين عن الجماعة ما مجموعه ٢٠٠ ١ شخص تقريباً، وقد أودعوا مركز احتجاز في بلدة باغا سولا. وفي أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر، أعادت الحكومة النساء والأطفال إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وأخبر المنسق المقيم أعضاء المجلس أن الفريق القطري للعمل الإنساني أوفد بعثةً لزيارة تلك المجتمعات المحلية في الفترة من ١٠ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧ لتقييم الأحوال المعيشية للنساء والأطفال. وقد أفادت البعثة لدى عودتها من تلك المناطق بأن حالة هؤلاء النساء والأطفال مقبولة، مع وجود بضع مسائل تتعلق بحماية القُصّر. وأفادت البعثة أيضاً بأنها وجدت عدداً كبيراً من الناس يقطنون القرى الواقعة في جزر بحيرة تشاد، وبأن الجزر الواقعة في الجزء الجنوبي من البحيرة بها ٤٠ ٠٠٠ شخص تقريباً.

وكان المعتقد أن هذه القرى أصبحت خالية بعد رحيل سكانها إلى البر الرئيسي. وذكر المنسق المقيم أن بقية المحتجزين غادروا مركز الاحتجاز في باغا سولا قبل أسبوعين وأن على الحكومة أن توضح شروط الإفراج عنهم. وأضاف أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أوفدت في الآونة الأخيرة بعثة أجرت حواراً بناءً طيباً مع الحكومة، التي أبدت رغبتها في الحصول على الدعم من أجل فرز المنشقين ورحبت بتقديم المديرية التنفيذية خدمات بناء القدرات طويلة الأمد.

٤٥ - وفي اجتماع منفصل عُقد برئاسة المنسق المقيم مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، استمع أعضاء المجلس لإحاطة بشأن مختلف مجالات العمل التي تُعنى بها هذه المنظمات، بما في ذلك توزيع الأغذية، وتقديم دعم المشورة النفسية والاجتماعية لمن يعانون من الصدمات، وجهود تحديد التحديات التي تكتنف الحماية في منطقة البحيرة، ومنها مثلاً الزواج القسري والعنف الجنسي والجنساني، لا سيما بالنسبة للأطفال. وأفادت منظمات بأن زعماء محليين اتصلوا بها لإبلاغها باحتياجات وشكاوى المشردين داخلياً الذين يعيشون في مجتمعاتهم المحلية، مثل حاجة هؤلاء إلى وسيلة لكسب الرزق من خلال العمل بالمزارع والاشتغال بالزراعة أو إلى تيسير عودتهم إلى قراهم لفترات قصيرة لكي يقوموا بجني محاصيلهم. وقد لَبَّت السلطات المحلية أو المركزية أغلب هذه الطلبات. وسلَّطت بعض المنظمات غير الحكومية الضوء على نقص الموارد الحكومية اللازمة لتلبية احتياجات السكان المتضررين في مجالي التنمية والإنعاش المبكر، وأضافت أنها تحاول من جانبها أن تكون بمثابة جسر يسد الفجوة بين إجراءات التصدي للطوارئ والعمل الإنمائي. ولاحظت المنظمات أيضاً أن المشردين داخلياً ليسوا الوحيدين الذين تضرروا من الأزمة؛ فالمجتمعات المحلية المضيفة اضطرت لتقاسم مواردها الشحيحة مع المشردين. وأبرزت منظمة غير حكومية تشادية ضرورة وضع "خطة انتقال" من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة التنمية، وذلك لتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل التي سبق وجودها ظهور جماعة بوكو حرام بفترة طويلة، والمتمثلة تحديداً في تمكين المجتمعات المحلية المتضررة من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وذكرت منظمة غير حكومية تشادية أخرى أن الأسباب الجذرية للأزمة معروفة، وأضافت أن المطلوب هو عودة المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة على السواء إلى الحياة الطبيعية. وذكرت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية أن معظم المنظمات الحاضرة من الجهات التي تقدم الخدمات في حالات الطوارئ وأنها تفتقر عموماً إلى القدرة على تيسير الانتقال من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة التنمية. وأشارت غالبية المنظمات غير الحكومية إلى ضرورة أن يُكفل التمويل الكافي لبرامج المساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر، وطالب البعض بسرعة صرف التبرعات التي جرى التعهد بها في مؤتمر أوسلو للعمل الإنساني.

٤٦ - وسلطت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الضوء على تحديات إيصال المساعدة الإنسانية، ملاحظةً في الوقت نفسه أن المنظمات المشتغلة بالعمل الإنساني في تشاد لها قدرة أفضل على الوصول إلى المحتاجين مقارنةً بمثيلتها في نيجيريا أو الكاميرون، مع استثناء منطقة غير آمنة واحدة هي باغا سولا التي لا يزال الوصول إليها متعذراً. وحثت اللجنة الدولية على مواصلة توخي اليقظة إزاء عمليات مكافحة التمرد وأثرها على الحراك السكاني. وأكدت اللجنة أن من الضروري في المستقبل أن يشجع أعضاء المجلس الحكومة على احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في سياق العمليات العسكرية. وفيما يتصل بالقضاء على نزعة التطرف، أفادت اللجنة البعثة بأنها لا تشارك في مثل هذه البرامج غير أنها تقر بأهمية مشاركة المنظمات الإنسانية في تلك المساعي. وأخبرت اللجنة أعضاء المجلس بأن ممثليها

يعمدون، خلال زيارتهم لمراكز الاحتجاز من أجل تقييم الأحوال المعيشية للمحتجزين، إلى تحذير المحتجزين من الانضمام إلى جماعة بوكو حرام. وفيما يتعلق بمن استسلموا وعددهم ٢٠٠ ١ شخص، شددت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على ضرورة أن تحدد الحكومة كيفية التحقق منهم وتوفير الرعاية لهم، وسلطت الضوء على الحاجة إلى وضع تدابير خاصة للنساء اللائي أنجن من أعضاء في جماعة بوكو حرام وللمجتمعات المحلية التي تستقبلهن.

باء - ملاحظات/رسائل رئيسية

٤٧ - أثنى أعضاء مجلس الأمن على تشاد لما تبذله من جهود وتضحيات جديدة بالاعتداء بها في سياق محاربتها لجماعة بوكو حرام. وهنأوا تشاد على انتخاب وزير خارجيتها الأسبق رئيساً لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وأكد أعضاء المجلس دور الإصلاح الاقتصادي والإدارة المالية في تمكين الحكومة من معالجة الأسباب الجذرية للأزمة والتحديات الاقتصادية الهيكلية والطويلة الأمد مثل الفقر ونقص التعليم والتنمية الاجتماعية، مع تعزيز إشراك وتمثيل المرأة في أنشطة تخطيط البرامج وتنفيذها. ولاحظوا أهمية وضع برامج وطنية لنزع سلاح الأعضاء السابقين في جماعة بوكو حرام وتسريحهم وإقناعهم بنبد التطرف وإعادة إدماجهم في المجتمع، باعتبارها جزءاً من جهود مكافحة الإرهاب. وإلى جانب الحاجة إلى مكافحة الإرهاب، أقر أعضاء المجلس بأوجه القصور على الصعيدين السياسي والمؤسسي وفي مجالي الحوكمة والتنمية التي هي لب الأزمة في بلدان حوض بحيرة تشاد، وبأن تعزيز التنمية وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمكن أن يساعد على معالجة بعض الأسباب الجذرية للأزمة. وشجع أعضاء المجلس الحكومة على أن تضمن في جميع جهود مكافحة الإرهاب التقيد التام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

رابعا - النيجر

٤٨ - زار مجلس الأمن النيجر في ٣ و ٤ آذار/مارس. وعقد أعضاء المجلس اجتماعاً مع الرئيس، محمدو إيسوفو، ومع مسؤولين رئيسيين في الحكومة. واجتمعوا أيضاً بفريق الأمم المتحدة القطري وبأعضاء السلك الدبلوماسي.

ألف - نيامي

اجتماع مع رئيس النيجر وحكومته

٤٩ - في الاجتماع المعقود مع أعضاء مجلس الأمن في ٤ آذار/مارس، أكد الرئيس إيسوفو أن النيجر يواجه تهديداً أمنياً ثلاثي الأبعاد من مالي وليبيا وحوض بحيرة تشاد. ولاحظ أن لا سبيل إلى تسوية الحالة في ليبيا إلا بإجراء عملية مصالحة بين الأطراف الليبية عن طريق تشكيل حكومة توافقية والاتفاق على فترة انتقالية تنتهي بعقد انتخابات حرة ونزيهة. وفيما يتعلق بالحالة في مالي، قال الرئيس إيسوفو إن من الضروري تحسين طرق مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة. وطلب من أعضاء المجلس اتخاذ قرار بشأن التشكيل المقترح لقوة إقليمية تابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتوفير المعدات الكافية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتمكينها من الاضطلاع بالعمليات الهجومية التي كُلفت بها. وفيما يتعلق بمنطقة حوض بحيرة تشاد، أثنى الرئيس

يسوفو على العمل الذي تقوم به القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وطلب مزيداً من الدعم لها من جانب المجتمع الدولي. وأشار إلى مسألة الاتجار بالبشر باعتبارها مشكلة ذات أهمية بالنسبة للبلد والمنطقة ككل. وأشاد أيضاً بعملية بارخان وبالتعاون الثنائي بين النيجر وشركائه. كما وجّه الشكر إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما تقدمه من دعم إلى النيجر.

٥٠ - وإلى جانب التهديدات الأمنية، قال الرئيس يسوفو إن النيجر يواجه تهديدات منبثقة عن تغير المناخ، والهبوط في أسعار السلع الأساسية مثل النفط والمعادن، علاوة على الانتكاسة الاقتصادية التي تشهدها نيجيريا، وهي الشريك التجاري الرئيسي للنيجر. وسلّط الضوء على برنامج النهضة الثانية الذي وضعتة حكومته من أجل بناء المؤسسات الديمقراطية. وأضاف أن البلد يحتاج إلى شبكات للطرق والطاقة وبني تحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية وإلى فرص عمل للشباب وغذاء. وذكر أن التعليم والصحة من أهم الأولويات، وأن الحكومة تسعى إلى جعل التعليم إلزامياً للأطفال حتى سن السادسة عشرة وتوجه التركيز نحو التدريب المهني. ومن الضروري أيضاً تعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار إلى أن الحكومة لديها برامج لتمكين المرأة وأنها بصدد النظر في سبل القضاء على الزواج المبكر والقسري. وهناك حاجة أيضاً إلى التصدي لارتفاع معدل النمو السكاني في البلد. وأبرز الرئيس الاحتياجات الخاصة لمنطقة ديفا، مشيراً إلى أن حكومته تعتمد برنامجاً محدداً يستهدف تلك المنطقة. وأكد أن جماعة بوكو حرام لم تكن لتستطيع ترسيخ وجودها في منطقة حوض بحيرة تشاد لولا انحسار الموارد المائية للبحيرة الذي أثر سلباً على توافر الموارد. وأعرب عن تأييده للخطة الاقتصادية والإنمائية للجنة حوض بحيرة تشاد، ولا سيما فيما يتعلق بتحويل المياه إلى البحيرة. وأكد الرئيس يسوفو أيضاً أن حكومته تركز في سياق مجابهتها للأزمة السائدة في حوض بحيرة تشاد على ثلاث جهات هي: الدفاع والديمقراطية والتنمية. وأضاف أن الحكومة تخطط لعقد مؤتمر للمانحين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وأنها تعتمد على دعم شركاء النيجر.

٥١ - وفيما يتعلق بأفراد جماعة بوكو حرام الذين سلّموا أنفسهم، أبلغ وزير الداخلية البعثة بأن النيجر لديه ١٣٨ حالة من هذا النوع، منها ٩٨ حالة لشبان استسلموا هم وزوجاتهم غير المقاتلات. وقد أودعت الحكومة الرجال أحد المخيمات وأودعت النساء والأطفال مخيماً آخر، وهم الآن متواجدون في مخيم انتقالي. وتعتمد الحكومة برنامجاً تدريبياً لهؤلاء المنشقين يهدف إلى تعزيز مهاراتهم المهنية، وهي تشجع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين على دعمها في هذا المجال. وتنفذ الحكومة أيضاً برنامجاً لتخليص هؤلاء المنشقين من نزعة التطرف.

٥٢ - وذكر وزير التخطيط أن تمكين المرأة عنصر رئيسي من العناصر المكونة لبرنامج التنمية في النيجر. وتعترم الحكومة القيام بحملات لمحو الأمية في سبيل الدعوة إلى تمكين المرأة، وهي تركز في الوقت الراهن على تعليم الفتيات. وتركز الحكومة أيضاً على تقديم الدعم إلى النساء والشباب في المناطق الريفية.

اجتماعات مع فريق الأمم المتحدة القطري وممثلي السلك الدبلوماسي

٥٣ - في إفطار عمل عُقد في ٥ آذار/مارس، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها المنسق المقيم عن الأثر السلبي لأزمة بوكو حرام على الاقتصاد وإمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وهو الأمر الذي أدى إلى عواقب هائلة على الصعيد الإنساني. وذكر المنسق المقيم أن التكامل الإقليمي مهددٌ بفعل الأزمة. وشجع مجلس الأمن على الإقرار بدور المجتمعات المحلية المضيفة التي تضامنت مع

المشردين داخليا رغم معاناتها هي أيضاً من الضعف. وأثنى على البلدان المانحة وعلى الحكومة لتوفيرها الموارد من أجل التصدي للأزمة، وأعرب عن أمله في أن تفضي زيارة مجلس الأمن للمنطقة إلى زيادة اهتمام المجلس بالأزمة. كما أعرب عن أمله في أن تُترجم التبرعات المعلن عنها في كل من مؤتمر أوسلو للعمل الإنساني والمناسبة الرفيعة المستوى المتعلقة بالأزمة في حوض بحيرة تشاد والمعقودة على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى مساهمات حقيقية تنقذ الأرواح وتشارك في تحقيق التنمية. وأخبر المنسق المقيم المجلس بأن فريق الأمم المتحدة القطري بمهد الطريق لأساليب عمل جديدة، منها ما يتم من خلال تعزيز الصلة بين المسائل الإنسانية والتنمية. وأضاف أن النهج القائم على بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات ينبغي أن يُدمج في إطار المساعدة الإنسانية. وشدد على الحاجة إلى توظيف استثمارات ضخمة في توفير فرص العمل للشباب وتمكين المرأة. وأشار إلى أن استراتيجية النيجر للتنمية والنمو المستدامين تتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقال المنسق المقيم إن التعليم مرتبط بالتدريب المهني وإن هذه الرابطة ستفتح الباب للفرص الاقتصادية. وأضاف أن تعليم النساء والفتيات يساهم في إنهاء ظاهري الزواج والحمل المبكرين، وأن هناك حاجة إليه لترسيخ الإحساس بالمواطنة والتقليل من عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة. وذكر المنسق المقيم أن بناء الحكومة للمؤسسات، مع اضطلاع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بدور في مجال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، من شأنه أن يهيئ بيئة مواتية لأنشطة القطاع الخاص واستثماراته. وأكد أن حقوق الإنسان تحتل موقع الصدارة في الأعمال التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري، إذ يسعى الفريق إلى كفالة صون حقوق الإنسان وضمان تمتع النساء والأطفال بالحماية. ونادى المنسق المقيم بوضع النيجر على رأس قائمة الأولويات التي تعتمد عليها الأوساط المعنية بالتنمية، قائلاً إن البلد يحتل أدنى المراتب في دليل التنمية البشرية.

٥٤ - وذكر ممثلو السلك الدبلوماسي أن منطقة حوض بحيرة تشاد تواجه بالفعل مشاكل تتصل بانكماش بحيرة تشاد، أثرت سلباً على السكان المحليين وأضررت بسبل كسب الرزق التي يعتمدون عليها. ويزيد هذا الوضع سوءاً نشاط جماعة بوكو حرام في المنطقة. وقد بذل أعضاء لجنة حوض بحيرة تشاد قصارهم لتأمين حدودهم، ومدوا يد العون للسكان المتضررين. وهم يطلبون دعماً حقيقياً من المجتمع الدولي. وأبرز ممثلو السلك الدبلوماسي تأثير النيجر بالأزمة في مالي، وطلبوا دعم مجلس الأمن لقرار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تشكيل قوة إقليمية. واستطردوا قائلين إن الإنفاق على الأمن في النيجر ارتفع ارتفاعاً كبيراً بسبب الأزمة الثلاثية الأبعاد المترتبة على الحالة في كل من مالي وليبيا وحوض بحيرة تشاد. وأضافوا أن هناك حاجة إلى معالجة النظام التعليمي في النيجر، لا سيما تعليم الفتيات، وإلى إحداث تغيير عميق في العقلية. ومن الضروري أيضاً التعامل مع مشكلة الانفجار السكاني في النيجر التي تحتتم على ذلك البلد بناء عدد من المدارس يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ مدرسة سنوياً لا لشيء إلا لمواكبة النمو الطبيعي في عدد الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة. وأحاط أعضاء المجلس علماً بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى النيجر، بما في ذلك عن طريق المشاريع المنفذة في إطار الشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأعرب ممثلو السلك الدبلوماسي أيضاً عن قلقهم إزاء الأثر المترتب على الاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات. وشجعوا المجتمع الدولي على توجيه تركيزه نحو حركة الهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ملاحظين أن آلافاً من أبناء النيجر يشدون الرحال لعبور الصحراء التي تعتبر "مقبرة مفتوحة". وأكدوا أن مسألة الهجرة لا يمكن فصلها عن مسألتَي الاتجار والتهرب. وشدد البنك الدولي على ضرورة النظر إلى مسألة الأمن باعتبارها مصلحة عامة.

- ٥٥ - ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن منطقة ديفا ضعيفة هيكلية، إذ يتدنى فيها معدل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى أقل درجاته في البلد، وهو معدل غير مرتفع أصلاً في النيجر. ومع تحول التمويل الحكومي إلى قطاع الأمن، تعثرت الحكومة في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية. ويبدل الفريق القطري جهوداً مشتركة مع الحكومة لضمان الربط بين الحماية والحلول المستدامة. وذكر الفريق أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه الحماية في النيجر. وأضاف أن الحكومة تتحدث عن عودة محتملة لأبناء البلد، ولكن هذا الأمر يستلزم توفير ضمانات للحماية وأحوال معيشية أساسية. ومن الضروري ربط مسألة الحماية بالتعليم وسبل كسب الرزق والتعاضد السلمي والفرص الاقتصادية.
- ٥٦ - وتحدث ممثلو الفريق القطري للعمل الإنساني فقالوا إن هناك أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد في منطقة ديفا، يعيشون في مخيمات مؤقتة لا يحصلون فيها إلا على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية. والمطلوب هو أن يعزز المجتمع الدولي الصلة بين المسائل الإنسانية والإنمائية.

باء - ملاحظات/رسائل رئيسية

- ٥٧ - لاحظ أعضاء مجلس الأمن أن الأزمة في حوض بحيرة تشاد إنما هي واحدة من ثلاثة تهديدات أمنية كبرى يواجهها النيجر، أما التهديدان الآخران فهما الحالة في كل من ليبيا ومالي والعواقب المترتبة على الاتجار بالمخدرات والبشر. ولاحظوا أيضاً الترابط بين هذه العوامل جميعاً. وأشاروا إلى أن منطقة ديفا، وهي بؤرة أنشطة جماعة بوكو حرام في النيجر، أفقر مناطق هذا البلد وأقلها على الإطلاق من حيث إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وشدد أعضاء المجلس على استحالة مواجهة الإرهاب دون التصدي لمسائل الفقر، وكفالة الحماية للمدنيين، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز التعليم والصحة، وتمكين النساء والفتيات، وتهيئة فرص العمل ولا سيما للشباب. وأكدوا الحاجة إلى نهج كلي شامل وجامع لمحاربة جماعة بوكو حرام. وفي هذا الصدد، رحب أعضاء المجلس ببرنامج النهضة الثانية للنيجر وبتركيز الحكومة على تعزيز الدفاع والديمقراطية والتنمية، خاصة في منطقة ديفا. ورحبوا على وجه الخصوص بالبرامج التي تعتمد عليها الحكومة لتمكين المرأة، وبالجهود التي تبذلها للحد من الزواج المبكر والزواج القسري وضمان مواصلة الفتيات لدراستهن لمدد أطول.

خامسا - نيجيريا

- ٥٨ - زار مجلس الأمن نيجيريا في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس. وأجرى أعضاء المجلس زيارة ميدانية إلى ميدوغوري حيث زاروا مخيماً للمشردين داخلياً واجتمعوا بحاكم ولاية بورنو وبقائد مسرح عمليات القطاع ٣ التابع للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وحضر وزير الخارجية النيجيري الاجتماعين الأخيرين. والتقى أعضاء مجلس الأمن أيضاً بالجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة. كما توجه أعضاء المجلس إلى أبوجا لعقد اجتماعات مع الرئيس بالنيابة، وأعضاء الحكومة، وعضوات المجلس التشريعي، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي السلك الدبلوماسي، وقيادات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ألف - ميدوغوري

٥٩ - في ٥ آذار/مارس، توجه أعضاء مجلس الأمن إلى ميدوغوري، عاصمة ولاية بورنو، التي تعتبر بؤرة العنف الساخنة التي تنشط فيها جماعة بوكو حرام الإرهابية. وبعد تفقد مركز العمل الإنساني المسمى "السقف الأحمر" الذي يعمل به موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الناشطون في شمال شرق نيجيريا، زار أعضاء المجلس مخيم المشردين داخلياً المعروف باسم "قرية المعلمين"، وهو واحد من ٧٥ مخيماً تقع في مدينة ميدوغوري وما حولها ويتخذها ما يقرب من ١٠٠ ٧ من المشردين داخلياً مأوى لهم. ووفقاً لأرقام قدمها فريق الأمم المتحدة للعمل الإنساني، تعيش نسبة ١٦ في المائة من أصل ١,٥ مليون مشرد داخليا بولاية بورنو في مخيمات، بينما تعيش النسبة المتبقية وقدرها ٨٤ في المائة في مجتمعات محلية مضيضة. واجتمع أعضاء المجلس أيضاً بجهات العمل الإنساني وبقائد مسرح عمليات القطاع ٣ التابع للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات وحاكم ولاية بورنو.

زيارة مخيم "قرية المعلمين" للمشردين داخليا

٦٠ - في "قرية المعلمين"، التقى أعضاء المجلس بمجموعتين منفصلتين من المشردين داخلياً من النساء والرجال، وبمجموعة من منظمات المجتمع المدني النسائية. وخلال اللقاء الذي عُقد مع مجموعة من النساء اللاتي يعشن في المخيم، استمع أعضاء المجلس إلى عدد من الروايات الشخصية عرضت فيها النساء كيفية إضرار النزاع بهن وتحديث عن الأحوال المعيشية في المخيم والمساعدة الإنسانية المقدمة إليهن.

٦١ - فروت امرأة كيف أن جماعة بوكو حرام قتلت زوجها وابنتها البالغة من العمر ١٧ عاماً واثنين من أحفادها. وقالت أخرى إن جماعة بوكو حرام قامت منذ حوالي سنتين باختطاف ابنتها البالغة من العمر ١٦ عاماً. وقالت كل واحدة تقريباً من نساء هذه المجموعة إن أطفالاً لهن اختطفتهم جماعة بوكو حرام أو أزواجهن قتلتهم الجماعة المذكورة، وأن أغلبهن هن عائلات أسرهن المعيشية. وفيما يتعلق بالأحوال المعيشية في مخيم المشردين داخليا، كان الشاغل الرئيسي لهؤلاء النسوة هو سوء نوعية حصص الإعاشة (أي الزيت، والأرز، والفاصوليا، والبسكويت، وما شابه ذلك) التي تقدمها الوكالة الحكومية المعنية، وهي الوكالة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ، وعدم كفايتها، إضافة إلى تردّي نوعية التعليم رغم وجود مدرسة ابتدائية في المخيم، ونقص الرعاية الطبية فيه نظراً لعجز العيادة الصحية عن توفير أي أدوية بخلاف دواء الباراسيتامول. وأوضحت امرأة تعيش في المخيم منذ سنتين وأربعة أشهر أن الأمن في المخيم كافٍ، إلا أن الغذاء الذي تحصل عليه أسرته المكونة من سبعة أفراد لا يكفيهم ولا يدوم أحياناً لثلاثة أيام مما يضطرها للتسول في طرقات المدينة. وأضافت أيضاً أن أغلب النساء يجلبن أعشاباً جافة لاستخدامها في الطهي عوضاً عن خشب الوقود الذي يصعب الحصول عليه. واشتكت غالبية النساء أيضاً من عدم توافر أنشطة مدرة للدخل تمكنهن من الحصول على ما يكفي من الغذاء والمنتجات الصحية ومن التماس الرعاية الطبية لأسرهن، مما يدفع معظمهن إلى التسول. وروت امرأة أنها كانت موظفة بالخدمة المدنية تعمل في مستشفى عندما هاجمت جماعة بوكو حرام بلدتها، وقد فقدت آنذاك كل ما تملك وقالت إنها لا تزال عاطلة عن العمل وإن عليها أن ترعى أطفالها الصغار ووالديها المسنين. وتكلمت إحدى الفتيات بحماسة عن الحاجة إلى اشتغال النساء والفتيات بأي نوع من أنواع الشغل اليدوي، على غرار ما تنفذه المنظمة الدولية للهجرة من أنشطة في المخيم. ودعت أيضاً إلى تحسين نوعية التعليم الذي يحصل عليه الأطفال.

٦٢ - وسُئلت هؤلاء النسوة عن رأيهن في جماعة بوكو حرام وعما إذا كن يعرفن بعض أعضائها، فقال أغلبهن إنهن لا يعرفن أيًا من أعضائها وأضح عدد منهن أن بعض أعضاء جماعة بوكو حرام ليسوا إلا صبية اختطفتهن الجماعة وأجبرتهن على القتال في صفوفها. وأعربن عن أملهن في الإفراج عن أطفالهن المختطفين وفي عودتهن إلى أحضانهن، بعد انقطاع الأبناء عنهن.

٦٣ - وفي اللقاء الذي عُقد مع مجموعة من الرجال المشردين داخليا، اشتكى هؤلاء أيضا من عدم تلقيهم الغذاء الكافي من الحكومة وأضافوا أن نوعية الغذاء سيئة. وأعربوا عن شعورهم بالإحباط لتعطيلهم عن العمل ومعاناتهم من البطالة وهم الذين اعتادوا أن يديروا الأعمال التجارية وأن يعملوا بالزراعة في قراهم. وأعربوا عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم لكي يستأنفوا حياتهم الطبيعية، ملاحظين مع ذلك أن المشردين الذين نقلتهم الحكومة إلى مجتمعات محلية مضيئة لا يتلقون المساعدة.

٦٤ - وفي اللقاء الذي عُقد مع منظمات المجتمع المدني النسائية، عرض ممثلو هذه المنظمات على أعضاء المجلس عدداً من المشاكل التي تؤثر على النساء والأطفال. وتحدثوا بإسهاب عن مشاكل الاستغلال والعنف الجنسيين التي تؤثر على الفتيات بوجه خاص، وشددوا على أهمية تقديم الدعم النفسي لضحايا النزاع. وأفادوا المجلس في هذا الصدد بأن التقارير الواردة عن تعرض المشردين داخليا للانتهاك الجنسي دفعتهن إلى ممارسة الضغوط على السلطات لتعيين ضابطات أمن في أحد مخيمات المشردين داخليا [لم يُذكر اسمه]. وأوضحوا كذلك أن التحدي الأكبر الذي يعترض التصدي لحالات العنف الجنسي هو خوف النساء من الإفصاح عما تعرضن له. كما أبرزوا الحاجة إلى توفير معلومات مدربات، وأفادوا المجلس بانعدام الفرص التعليمية المتاحة للفتيات مثل المنح الدراسية المقدمة للالتحاق بالمدارس الخاصة التي توفر تعليماً ذا نوعية جيدة، وناشدوا الحاضرين تقديم الدعم إلى المشردين داخليا الذين يعيشون في مجتمعات محلية مضيئة، لا من يقيمون في المخيمات فحسب. واستمع أعضاء المجلس أيضا إلى إحاطة بشأن مبادرات صحية متنوعة جرى تنظيمها، منها على سبيل المثال برامج التوعية عن النظافة الشخصية وخدمات المشورة في مجال تنظيم الأسرة. وأوضحوا أن هناك مجالات احتياج متعددة منها تقديم خدمات فحوص السرطان، والإجهاض الآمن لضحايا الاغتصاب، وإيجاد مناطق آمنة للنساء اللائي كن في السابق مرتبطات بجماعة بوكو حرام، وإنشاء مراكز خاصة للمسنات الوحيدات. وسلط الضوء أيضا على ضرورة التركيز على بناء السلام في إطار المجتمع المحلي لتسوية النزاعات بين المجتمعات المضيفة والمشردين داخليا، وأبرزت مسائل تتعلق بتعرض الفتيات المرتبطات ببوكو حرام سابقاً هن وأطفالهن للوصم أو النبذ. وتحدثت فاطمة أسكيرا، رئيسة رابطة نساء بورنو، فأعلنت أعضاء المجلس بأن المشاركين في مؤتمر أوصلو للعمل الإنساني لصالح نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد توصلوا إلى اتفاق بشأن إنشاء شبكة نسائية في منطقة حوض بحيرة تشاد لتبادل المعلومات والآراء والدروس المستفادة في ضوء ما تواجهه نساء المنطقة من تحديات مشتركة.

٦٥ - وأوضحت منظمات المجتمع المدني النسائية الصعوبات التي تواجهها في الحصول على التمويل، وهي صعوبات تريد منها منافسة المنظمات غير الحكومية الدولية لها على دعم المانحين. وناشدت المنظمات أعضاء المجلس أن يرصدوا أو يخصصوا قدراً من التمويل لمنظمات المجتمع المدني النسائية التي هي أكثر دراية من غيرها بالاحتياجات والعادات المحلية وأقرب إلى المجتمعات المحلية المتضررة. وفي الختام، التمسست المنظمات من أعضاء المجلس أن ينقلوا إلى حكومة نيجيريا طلبها دعم استراتيجية وضعتها المنظمات لأغراض التمويل يُنتظر إطلاقها عالمياً في الأسبوع الثالث من شهر آذار/مارس. كما أهابت

بأعضاء المجلس أن يشجعوا إدراج أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في التشريعات المحلية على مستوى الولايات، بعد مصادقة نيجيريا لها على المستوى الاتحادي.

اجتماع مع جهات العمل الإنساني

٦٦ - في اجتماع عُقد برئاسة نائب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وبحضور ممثلين عن فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني وعن منظمات غير حكومية دولية ومنظمات من المجتمع المدني، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة بشأن نطاق الجهود المبذولة لتجنب حدوث مجاعة في منطقة الشمال الشرقي والتحديات التي تعترض هذه الجهود. وأوضح نائب منسق الشؤون الإنسانية أن الحاجة ماسة إلى توفير التمويل العاجل للعمليات الإنسانية في منطقة الشمال الشرقي، مضيفاً أن برنامج الأغذية العالمي سيعجز عن تقديم المعونة الغذائية بحلول نهاية شهر آذار/مارس بسبب الافتقار إلى التمويل. وقال إن ما يزيد على ٤٥٥.٠٠٠ طفل مصابون بسوء التغذية الحاد، وإن حالتهم ستتدهور سريعاً في حالة توقف عمليات توزيع الأغذية. ورداً على استفسار بشأن استخدام نظام قائم على التحويلات النقدية عوضاً عن عمليات توزيع الأغذية، أوضح برنامج الأغذية العالمي أن هذه النظم لا تفي بالغرض منها إلا في الأماكن التي تنعم بالاستقرار حيث تتوافر المواد الغذائية وغير الغذائية التي يمكن شراؤها، ولكنها ليست عملية في المناطق البعيدة والنائية.

٦٧ - وأفاد نائب منسق الشؤون الإنسانية أعضاء المجلس بأنه رغم عودة ما يربو على مليون شخص إلى ديارهم منذ آب/أغسطس ٢٠١٥، لا يزال عدد المشردين داخلياً آخذاً في التزايد مع حدوث موجات نزوح جديدة وهو ما يشير إلى أن النزاع لا يزال محتدماً. وخلال الاجتماع، أثار شركاء العمل الإنساني شواغل تتعلق باستخدام الحراسة العسكرية المسلحة لإيصال المعونة الإنسانية وضرورة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، لا سيما إلى المناطق المحررة حديثاً، حيث يوجد حسب التقديرات ٧٠٠.٠٠٠ شخص تقريباً في ثمان من مناطق الحكم المحلي لا يمكن إيصال المعونة إليهم. وفيما يتصل بورود تقارير عن/تحديد موعد نهائي لإغلاق الحكومة بعض مخيمات المشردين داخلياً في ميدوغوري، أكد نائب منسق الشؤون الإنسانية أن العودة يجب ألا تُربط بتاريخ محدد بل أن يُسترد في سياقها بالظروف المواتية لتحقيقها. وناشد مجلس الأمن أن ينقل إلى السلطات رسالة مفادها أن لا بد من الحيلولة دون تعرض المشردين داخلياً للتشريد مرة أخرى بنقلهم إلى مناطق مرور عابر تفتقر إلى أبسط الخدمات الاجتماعية، وأضاف أن العودة يجب أن تكون طوعية. ونبه أعضاء المجلس أيضاً لكي لا ينسوا الرجال في خضم اهتمامهم المسلط على مصائر النساء.

٦٨ - وأوضح نائب منسق الشؤون الإنسانية كذلك الجهود المبذولة من أجل تحقيق التكامل في أعمال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، عن طريق تطبيق نهج متعدد القطاعات وتوزيع المهام بين جهات العمل الإنساني. كما أشار إلى أن مراكز العمل الإنساني الثمانية التي يجري تشييدها في أنحاء ولاية بورنو، ومنها مركز "السقف الأحمر"، ليست مخصصة لاستخدام منظومة الأمم المتحدة وحدها بل هي مفتوحة لجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

٦٩ - وأشار نائب منسق الشؤون الإنسانية إلى ارتفاع التكلفة المرتبطة بعمليات الإغاثة الإنسانية في منطقة الشمال الشرقي، موضحاً أنها تعزى إلى استخدام طائرات مروحية للسفر إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق غير الآمنة من أجل إجراء التقييمات وإيصال المعونة. وأوضح أيضاً أن إنشاء

ثمانية مراكز للعمل الإنساني في مختلف أنحاء ولاية بورنو يراد به التقليل من هذه التكاليف. وأضاف أن الإنفاق على المراكز المذكورة مكلف.

٧٠ - وقدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إحاطةً عن الظروف أو البيئة القاسية التي يعيش الناس في ظلها، حيث تنعدم فرص التنمية أو الفرص الاقتصادية وتتوالى حالات الجفاف بصورة دورية. وقال ممثلها إن هؤلاء الناس ”يعيشون بالكاد“ في أفضل الأحوال، وأضاف أن الملايين تضرروا من هذه الأوضاع وأصبحوا يعتمدون على دعم المنظمات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. وأوضحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا أن الحالة الأمنية لا تزال، رغم بعض التحسن، غير مستقرة مما يحول دون وصول اللجنة إلى جميع المناطق المتضررة. وأشار ممثلها إلى أن الشواغل المتعلقة بالحماية لا تزال قائمة، ومنها مثلا الاستغلال والانتهاك الجنسيان للمرأة. وأفادت اللجنة بأنها قامت في عام ٢٠١٧ بتحويل برامجها من برامج للطوارئ إلى برامج للإنعاش المبكر وتوفير سبل كسب الرزق وبرامج زراعية، لكفالة تحقق الاستقلالية للمستفيدين وإنهاء اعتمادهم على المعونة الغذائية.

٧١ - وتكلم متحدثٌ رسمي باسم منظمات المجتمع المدني، فعرض على الحضور ثلاث رسائل حثّ في أولها على إشراك المشردين داخليا ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية في عمليات التخطيط وصنع القرار، لا سيما فيما يتصل بأنشطة إعادة الإعمار؛ وشدد ثانياً على الحاجة إلى توفير الدعم النفسي للسكان المتضررين؛ ونادى ثالثاً بتوفير فرص التعافي وكسب الرزق، للنساء خصوصا، في المجتمعات المحلية المتضررة التي يتفشى فيها الفقر ويعيش الناس على أقل من دولار واحد في اليوم.

٧٢ - وقدمت منظمة غير حكومية تعنى بحماية المدنيين في سياق النزاع إحاطةً إلى أعضاء المجلس، فعرضت ثلاثة شواغل تتعلق بالعمليات المنفذة ضد جماعة بوكو حرام هي: (أ) فشل قوات الأمن في حماية المدنيين من الأذى؛ (ب) تعرض المدنيين للأذى المباشر وغير المباشر أثناء العمليات العسكرية؛ (ج) ارتكاب القوات العسكرية انتهاكات لحقوق الإنسان. وذكر ممثل المنظمة المذكورة أن مستويات الاستغلال والانتهاك الجنسيين مرتفعة في مخيمات المشردين، وأن هذا الأمر مرتبط بعدم كفاية الأغذية الموزعة وانخفاض نوعيتها. وأضاف أن الاستغلال والانتهاك الجنسيين يقعان أيضا في مناطق يمكن الوصول إليها حديثا، وأن هناك أشكالا أخرى من العنف ترتكب ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الزواج القسري والعنف العائلي. وأعرب ممثل المنظمة غير الحكومية أيضا عن دعمه للاتفاق الثلاثي المبرم بين الكاميرون ونيجيريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واصفاً إياه بأنه خطوة مشجعة للغاية تأتي في أعقاب اتخاذ الحكومة قراراً بإغلاق مخيمات المشردين داخليا في منطقة الشمال الشرقي ونشوء مخاوف من أن يترتب على ذلك إبعاد قسري للمشردين إلى مخيمات للمرور العابر.

اجتماع مع قائد مسرح العمليات بعملية ”لافييا دولي“

٧٣ - استمع أعضاء المجلس لإحاطة عن العمليات العسكرية المنفذة في شمال شرق نيجيريا قدمها قائد مسرح العمليات بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وقد أفاد القائد أعضاء المجلس بأن جماعة بوكو حرام قد ”سُحقت“ وأن مخبأها في غابة سامبيسا استولي عليه، ولكنه أشار إلى تبقي ”فلول“ من الجماعة يتمركز معظمها حول بحيرة تشاد. وفي هذا السياق، أخبر القائد المجلس بأن العمليات العسكرية مركزة حاليا على شواطئ بحيرة تشاد بغية استئصال الجماعة نهائيا، مع القيام في الوقت نفسه بتأمين غابة سامبيسا لمنع عودة جماعة بوكو حرام إليها. ونوّه القائد بالتعاون بين عملية ”لافييا دولي“ النيجيرية، التي

يضطلع هو بالإشراف عليها، والقوات التابعة للبلدان الأخرى، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وذكر قائد مسرح العمليات أن التحدي الأكبر للقوة المشتركة يتمثل في الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تزرعها جماعة بوكو حرام وفي العمليات التي يقوم بها المفجرون الانتحاريون.

٧٤ - وفي إشارة إلى ورود تقارير بشأن ارتكاب القوات النيجيرية انتهاكات لحقوق الإنسان خلال النزاع، سلط قائد مسرح العمليات بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات الضوء على مدونة قواعد السلوك وقواعد الاشتباك التي يتعين على الجنود التقيد بها مضيفاً أن كل من يخالف هذه القواعد يخضع لتدابير تأديبية. وأطلع القائد أعضاء المجلس أيضاً على آخر المستجدات في التحقيق الجرى بشأن تعرض مخيم للمشردين في بلدة ران بولاية بورنو لغارة جوية في ١٧ كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ مدني. وقد كشف التحقيق النقاب عن تلقي الجيش معلومات تفيد بوجود جماعة بوكو حرام في المنطقة، مما دفعه إلى شن الغارة الجوية المذكورة. وأقر القائد بأن شن غارة على المخيم كان عملاً غير مقبول، ولكنه ذكر أن وجود جماعة بوكو حرام في المنطقة تؤكد عندما شنت الجماعة هجوماً على بلدة ران بعد يومين من وقوع الغارة. ورداً على بعض الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس بشأن إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى المحتاجين إليها، قال قائد مسرح العمليات أن الحالة الوحيدة التي قد يتعذر فيها وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى بعض المناطق هي عندما تشهد تلك المناطق عمليات عسكرية جارية. ثم أضاف أنه لم ينم إلى علمه أن هناك مناطق "مخطورة" يتعذر وصول جهات العمل الإنساني إليها، وذكر أن الجيش يوفر الحراسة لضمان الوصول إلى المناطق النائية. وقال أيضاً إن سبب عدم عودة المشردين بعد إلى مجتمعاتهم المحلية السابقة ليس افتقار المواقع إلى الأمن بل هو الصدمات التي تعرضوا لها. وقدم إلى الحاضرين فتاتين قامتا بعمليات انتحاريتين فاشلتين جرى إنقاذهما من مصيرهما المحتوم، وشاباً قطعت جماعة بوكو حرام يده عقاباً له على نصحه السكان بعدم الانضمام إلى الجماعة.

اجتماع مع حاكم ولاية بورنو

٧٥ - في نهاية اليوم، اجتمع وفد المجلس بحاكم ولاية بورنو، قاسم شطيما. وحضر الاجتماع جيفري أونياما، وزير خارجية نيجيريا. وأدلى الحاكم بملاحظات استهلها بتقديم تعازيه لوفاة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة. ثم أعرب عن تقديره لزيارة المجلس، مضيفاً أنه كان في أوصلو في الآونة الأخيرة للمشاركة في مؤتمر العمل الإنساني المعقود لصالح منطقة حوض بحيرة تشاد. وقال إنه يأمل أن تواصل الأمم المتحدة شراكتها مع نيجيريا لدعم المبادرات التي تتصدى لأنشطة جماعة بوكو حرام، وأن الأمل يحدوه في أن يجري صرف التبرعات المتعهد بها في أوصلو على وجه السرعة. وانتقد الحاكم مع ذلك تركيز جهود الدعم الإنساني على المشردين داخلياً الموجودين في المخيمات، عوضاً عن التركيز على أولئك الذين استقبلتهم مجتمعات محلية مضيضة وهم يشكلون أغلبية المشردين. ووصف الحاكم الدمار الناجم عن أنشطة جماعة بوكو حرام، بما في ذلك وقوع أضرار تفوق قيمتها ٩ بلايين دولار في شمال شرق نيجيريا تشمل، في جملة أمور، تدمير أكثر من ٩٦٣ ٠٠٠ مسكن في ولاية بورنو تشكل نسبة ٣٠ في المائة من رصيد المساكن في الولاية، وما يربو على ٥٠٠ مدرسة ابتدائية، وما يزيد على ٦٠٠ ١ مصدر للمياه وعلى ٢٠٠ مرفق للرعاية الصحية.

٧٦ - وشدد الحاكم على أن مشكلة جماعة بوكو حرام مرتبطة بأزمة الفقر المدقع والافتقار إلى فرص العمل، و"لا علاقة لها بالإسلام". وأوضح أن منطقة الشمال الشرقي لنيجيريا وبلدان منطقة بحيرة

تشاد هي، إضافة إلى دارفور، من أفقر المناطق على وجه الأرض. وأخبر الحاكم أعضاء المجلس أنه يعتقد أن الأزمة تتيح فرصة لإعادة هندسة المجتمع في شمال شرق نيجيريا. وقال إن تمكين المرأة وتعليم الفتيات من أولوياته الرئيسية، ثم انتقل إلى وصف السياسات والمحفزات الرامية إلى النهوض بالتعليم. وسلط الحاكم الضوء على مشكلة الطفرة الديمغرافية في شمال نيجيريا، التي ستؤدي إلى تفوق نيجيريا على الولايات المتحدة من حيث عدد السكان بحلول عام ٢٠٥٠. وارتأى أن منطقة الشمال الشرقي من نيجيريا بحاجة إلى خطة من طراز خطة مارشال، وناشد أعضاء المجلس إيلاء الأزمة الاهتمام الذي تستحقه. ورأى أن من الضروري أن يتجه التركيز إلى إعادة التأهيل والإعمار فيما بعد النزاع، لا أن يظل منصّباً على معالجة حالة الطوارئ الإنسانية، قائلاً إن التمرد يوشك على الانتهاء. وتنبأ بحلول السلام في غضون الأشهر التسعة أو العشرة المقبلة.

٧٧ - ورحب أعضاء المجلس بالإحاطة التي قدمها الحاكم، وشددوا في الوقت ذاته على الحاجة إلى الانتقال من الرؤية إلى التنفيذ. وطرح عدد من أعضاء المجلس أسئلة تناول بعضها كيفية التعامل مع مشكلة الوصم وسبل التعاون مع جهات العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة. وأشار الحاكم، رداً على تلك الأسئلة، إلى الأهمية البالغة للدعم النفسي، معترفاً بالدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال تلبية الاحتياجات الإنسانية، ولكنه كرر الإعراب عن رأي مفاده ضرورة تقديم مزيد من الدعم إلى المشردين داخلياً الذين يعيشون في كنف مجتمعات محلية مضيقة. واختتم كلامه بحث الأمم المتحدة على تكثيف عملياتها في منطقة الشمال الشرقي.

باء - أبوجا

اجتماع مع رئيس نيجيريا بالنيابة ومع أعضاء الحكومة

٧٨ - اجتمع نائب رئيس نيجيريا بأعضاء مجلس الأمن بصفته رئيس نيجيريا بالنيابة، فأشار إلى أن الحالة في الشمال الشرقي من البلد ومنطقة بحيرة تشاد تمثل تحدياً هائلاً بالنسبة لنيجيريا، مضيفاً أن الحكومة النيجيرية ملتزمة بحل الأزمة بالتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين. وقال إن التحدي العسكري لم يعد هو الشاغل الرئيسي، إذ إن جماعة بوكو حرام مُنيت بالهزيمة كقوة عسكرية وأصبحت الآن تعتمد أسلوب الحرب غير المتناظرة، بما في ذلك عن طريق نصب الكمائن وتنفيذ الهجمات الانتحارية من وقت لآخر. وفي ضوء ذلك، أصبحت الحكومة تركز حالياً على التعامل مع القضايا الطويلة الأجل، بما في ذلك معالجة التشوه الأيديولوجي الذي أفضى إلى تكوّن هذه الجماعة. وتابع رئيس نيجيريا بالنيابة حديثه، فسَلَطَ الضوء على برامج الحكومة الرامية إلى معالجة مسائل الحكم الرشيد والتعليم والصحة ومشاريع البنى التحتية، لا سيما في منطقة الشمال الشرقي، وهي مسائل قد تؤدي، إن لم تعالج، إلى جعل أعداد كبيرة من الشباب عرضة للاستقطاب على يد حركات تتبنى أيديولوجيات مماثلة لتلك التي تتبناها بوكو حرام. وأفاد الرئيس بالنيابة أعضاء المجلس بأن هناك برنامجاً للتحويلات النقدية لصالح الفئات الضعيفة من السكان في منطقة الشمال الشرقي وبأن التركيز موجه نحو إصلاح قطاع الأعمال الزراعية في تلك المنطقة. وأحاط أعضاء المجلس علماً بأن ٤٠.٠٠٠ شاب التحقوا بالبرنامج الحكومي لتمكين الشباب، وبأن بعضهم يعمل بالتدريس أو في مجال الصحة العامة. وأشار الرئيس بالنيابة إلى أن اللجنة الرئاسية المعنية بشمال شرق نيجيريا تعمل كآلية جامعة لتنسيق أعمال الوكالات الحكومية على مستوى الولايات وعلى المستوى الاتحادي. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أعرب الرئيس

بالنيابة عن التزام الحكومة بضمان احترام الجيش ووكالات إنفاذ القانون لحقوق الإنسان وأضاف أن كل فرد من أفراد الجيش وكل عضو من أعضاء وكالات إنفاذ القانون تلقى تدريباً خاصاً على التعامل مع مسائل حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، أرسى الجيش عدة برامج يراعى بها التركيز على مسائل حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتصل بقواعد الاشتباك مع حركات التمرد. وارتأى الرئيس بالنيابة أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بأساليب شن الحرب لا تلبي الاحتياج المعاصر لتصنيف الإرهابيين، الذين لا يمكن اعتبارهم "مقاتلين مسلحين" بالمعنى القديم لهذا التعبير. وأكد أن الحكومة ملتزمة أشد الالتزام بحماية النساء والأطفال، وقال إن أي شخص تثبتت مسؤوليته عن انتهاكات مرتكبة ضد نساء أو أطفال سيخضع للمساءلة. وأبرز الرئيس بالنيابة مسألة تضائل الموارد المائية في بحيرة تشاد معتبراً إياها تحدياً هائلاً لمن تعتمد سبل عيشهم على البحيرة. وأعرب عن أمله في أن يتعاون المجتمع الدولي مع نيجيريا في حل هذه المسألة. وأشاد بعقد مؤتمر أوصلو للعمل الإنساني وأعرب عن تطلعه للحصول على مزيد من المساعدة. ودعا الشركاء إلى تقديم المزيد من الدعم لتوفير المعدات العسكرية والأسلحة اللازمة لمكافحة فلول جماعة بوكو حرام. وأثنى أعضاء مجلس الأمن على التزام نيجيريا بتخصيص بليون دولار لمنطقة الشمال الشرقي واستفسروا عن كيفية صرف هذه الأموال. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، بما في ذلك ضرورة اتباع أساليب الحكم الرشيد والامتثال لحقوق الإنسان وضمان تمكين المرأة وتيسير فرص فعالة للإنعاش الاقتصادي والتعليم والتوظيف.

٧٩ - وأبرز وزير الدفاع، الذي حضر الاجتماع، النجاحات التي تحققت في سياق مكافحة جماعة بوكو حرام، ونوّه بتضامن بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن معاً من أجل محاربة جماعة بوكو حرام تحت راية القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ووجه الشكر إلى إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لتقديمها المساعدة فيما يتعلق بوحدة الاستخبارات الإقليمية الكائنة في أبوجا. وأكد الوزير لأعضاء المجلس أن القوات المسلحة النيجيرية ستعتمد مبدأ التناسب وتمثل لقواعد القانون الدولي في حربها على جماعة بوكو حرام. وأهاب بالأمم المتحدة أن تنظر في تعزيز القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. كما دعا مجلس الأمن إلى المساعدة في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في شمال شرق نيجيريا وإلى تحفيز الدعم الدولي لهذه الجهود.

اجتماع مع وزير شؤون الميزانية والتخطيط الوطني

٨٠ - في اجتماع عقده أعضاء مجلس الأمن مع وزير شؤون الميزانية والتخطيط الوطني، سلط الوزير الضوء على إنشاء الحكومة آليتين للتنسيق هما لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات التي ترأسها وزارته، واللجنة الرئاسية المعنية بشمال شرق نيجيريا. ولاحظ أنه ثمة حاجة في الأجل القصير إلى توفير الغذاء والدواء والمأوى والمياه للسكان المتضررين في شمال شرق نيجيريا. وأضاف أن من الضروري أيضاً التحرك بقدر أكبر نحو الاحتياجات المتوسطة الأجل، بما في ذلك شق الطرق وإصلاح البنى التحتية والمدارس والمستشفيات. وأبرز تأثير الموارد المالية الحكومية سلباً بتراجع أسعار النفط وما ترتب عليه من ركود اقتصادي، وهو أمر زاده سوءاً تخريب أنابيب النفط في دلتا نهر النيجر. وأشار الوزير إلى أن خطة الحكومة للإنعاش والنمو الاقتصادي تهدف إلى تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وإلى معالجة مسألة النقص الحاد في اللوازم. وأضاف أن النهوض بشمال شرق نيجيريا في مصاف الأولويات، غير أن الحكومة تحتاج إلى الدعم التقني والمالي لتنفيذ برامجها. وطمأن الوزير أعضاء المجلس إلى حالة الاستجابة الإنسانية قائلاً إنها تتم بصورة منسقة، إذ تُعقد الاجتماعات المنتظمة بين الوزارات المعنية

ويجري التنسيق مع حكومات الولايات. وفيما يتعلق بمسألة منح التأشيرات للمنظمات العاملة في المجال الإنساني، أقر الوزير بتراكم الحالات التي لم يُست فيها وقال إن الحكومة عاقدة العزم على حلّ هذه المسألة. ورداً على سؤال بشأن التزام نيجيريا بتخصيص بليون دولار لمنطقة الشمال الشرقي، قال الوزير إن من الصعب تحديد المبلغ بدقة ما دامت الجمعية الوطنية لم تعتمد الميزانية الوطنية بعد. وأضاف أن المبلغ الإجمالي سيشمل جميع ميزانيات الولايات المعنية والميزانية الاتحادية المخصصة للشمال الشرقي. ومن المتوقع أن تصدّق الجمعية الوطنية على الميزانية في غضون ثلاثة أسابيع. وبعد الموافقة على الميزانية، لن تكون الأموال جميعها متاحة على الفور بل ستوزع على فترات مختلفة على امتداد فترة الميزانية. وسلط الوزير الضوء على الإجراءات الحكومية الرامية إلى اجتذاب استثمارات القطاع الخاص، لا سيما للشمال الشرقي من نيجيريا. وأشار إلى أن الحكومة مصممة على التصدي للفساد، مضيفاً أن حملتها لمكافحة الفساد أسفرت عن نتائج ملحوظة. وناشد المجتمع الدولي توفير الدعم للبرامج الحكومية في نيجيريا، وخاصة في منطقة الشمال الشرقي، ملاحظاً أن الحكومة عقدت العزم على إحداث تحول جوهري.

اجتماع مع البرلمان

٨١ - في اجتماع مع أعضاء مجلس الأمن، سلّطت البرلمان من مجلسي الجمعية الوطنية الضوء على التحديات التي يواجهونها في عملهم وفي مساعيهم إلى الدفع بقضايا المرأة إلى الصدارة، ولا سيما قضايا المرأة في شمال شرق نيجيريا. وأفيد أعضاء المجلس بأن الالتزام غائب بسن قانون لوضع تدابير تصحيحية تنهض بتمثيل المرأة في جميع فروع الحكومة. وذكرت البرلمان أن النساء يواجهن عقبات ثقافية ودينية تحول دون حصولهن على المساواة مع الرجال في نيجيريا وأن العديد منهن لسن مستقلات مالياً. وأضاف أن لا فرصة لانتخاب النساء لشغل مناصب سياسية بدون الدعم المالي والمعنوي من الأزواج أو الآباء. وأكد أن أهمية التركيز على قضايا التعليم والصحة الخاصة بالمرأة في الشمال الشرقي. وفي هذا الصدد، رحب بقرار المحكمة العليا جعل التعليم إلزامياً فيما يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. وقلن إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة حقيقية في منطقة حوض بحيرة تشاد، وإن مجلس الأمن ينبغي ألا يتجاهل أنشطة القرصنة والاتجار غير المشروع التي ظهرت في خليج غينيا. وعُلّقت إحدى البرلمان على تشكيل وفد مجلس الأمن، فارتأت أن من يؤمنون بتمكين المرأة يجب أن يكونوا مثلاً يحتذى به وأن "الأولى بمؤلاء البدء بأنفسهم". وسلطت البرلمان الضوء على مخنة الفتيات اللائي يعدن إلى ديارهن بعد الاحتجاز لدى جماعة بوكو حرام ويواجهن التحديات في محاولتهن الاندماج مجدداً في مجتمعاتهم المحلية، ومنهن بعض فتيات شيبوك اللائي جرى إنقاذهن وأصبحن يعشن منبذات في مجتمعاتهن المحلية دون تلقي أي مساعدة.

اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني

٨٢ - لاحظ المنسق المقيم أن الاقتصاد النيجيري يعاني من الركود وقال إن الحكومة انتهت من وضع خطة للإنعاش والنمو الاقتصاديين تركز على تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي؛ وإنماء وتنويع النشاط الاقتصادي؛ وتحسين القدرة على المنافسة؛ وتشجيع الإدماج الاجتماعي. وعلى الصعيد السياسي، تركز الحكومة على مكافحة الفساد واستغلال النفوذ، ومعالجة انعدام الأمن مع الاهتمام بشمال شرق نيجيريا بصفة خاصة، وعلى تحسين الاقتصاد. وسلط المنسق المقيم الضوء على الجيوب التي ينعدم فيها الأمن في البلد، وهي تحديداً تمرد جماعة بوكو حرام في الشمال الشرقي والأزمة الناشئة بين

الرعاة والمزارعين في الحزام الأوسط والحالة في دلتا نهر النيجر حيث تتعرض أنابيب النفط للتخريب. وأشار إلى التحديات الماثلة في مجال حقوق الإنسان قائلا إنها تشمل ضعف المؤسسات الوطنية المعنية بإجراءات حقوق الإنسان؛ وقصور نظام العدالة الجنائية عن القيام بدوره؛ وتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب؛ واستمرار حركة التمرد والجيوب التي ينعدم فيها الأمن في أجزاء من البلد. ولاحظ المنسق المقيم أنه رغم تركيز المجتمع الدولي على مسائل الحماية وانعدام الأمن الغذائي وأزمة التغذية، هناك حاجة إلى المزيد من جهود الدعوة على الصعيد الدولي تعزيزاً لجهود مكافحة الإرهاب ودعماً لحماية النساء والأطفال. وشدد أيضاً على ضرورة توفير مزيد من التمويل لجهود الاستجابة للأزمة الإنسانية، وحثّ الجهات المانحة التي تعهدت بتقديم تبرعات في مؤتمر أوسلو للعمل الإنساني على أن تترجم هذه التعهدات إلى تمويل حقيقي. وكذلك شجع مشاركة الجهات المانحة غير التقليدية. وقال المنسق المقيم إن أزمة الغذاء والتغذية مثيرة للفرع: فهناك ٥,١ ملايين نسمة بحاجة إلى المساعدة الغذائية و ٨,٥ ملايين نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وتتوخى الأمم المتحدة مساعدة ٦,٩ ملايين نسمة في عام ٢٠١٧ في حين يتضرر ١٤ مليون نسمة من أزمة بوكو حرام في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي. وأكد المنسق المقيم أن من الضروري اتباع نهج ثلاثي الأبعاد لمواجهة بوكو حرام، يتألف مما يلي: جانب عسكري تكمله عملية سياسية تقدم حلولاً دائمة؛ وجانب يتعلق بتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل التي تتسم بضخامتها؛ وآخر لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

٨٣ - وفيما يتصل بمسألة التنسيق داخل حكومة نيجيريا وفيما بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، قال المنسق المقيم إن جهوداً كثيرة بُذلت في هذا الصدد. فبالنسبة للمسألة الأولى، أنشأت الحكومة هيئتين للتنسيق إحداها فرقة عمل مشتركة بين الوزارات والأخرى لجنة رئاسية معنية بالشمال الشرقي لنيجيريا. أما بالنسبة للتنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، فقد وُضع هيكل القيادة في صيغته النهائية ولكن التنسيق بين القطاعات بحاجة إلى مزيد من العمل. ويعتمد فريق الأمم المتحدة القطري نهجاً تجريبياً متعدد القطاعات للتصدي لأزمة بوكو حرام، وهو عاكف على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عُقد في عام ٢٠١٦، بما في ذلك سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتنمية. وفيما يتعلق بالتزام الحكومة في مجال التمويل، لاحظ المنسق المقيم أن نيجيريا قامت، وفقاً لما جاء على لسان وزير الخارجية، بتخصيص مبلغ ٢,٧٧ بليون دولار في عام ٢٠١٦ لمنطقة الشمال الشرقي، وأن أغلب التمويل وُجّه للجهد العسكري. وحُصص في ميزانية عام ٢٠١٧ مبلغ يقارب ٦٢٣ مليون دولار لمنطقة الشمال الشرقي من نيجيريا، في حين بلغ إجمالي الميزانية المكرسة على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات للتصدي لأزمة بوكو حرام ما مجموعه بليون دولار.

٨٤ - وأشارت المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني إلى مواجهتها صعوبات تعطل التسجيل والحصول على التأشيرات واستيراد اللوازم الإنسانية. وسلّط الضوء أيضاً على مسألة إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية في ولاية بورنو. وأعرب عن رأي مفاده أن الحراسة العسكرية تعرض العاملين في مجال المساعدة الإنسانية للخطر، وأن المنظمات التي تقبل التعرض لقدرة أكبر من المخاطر ينبغي أن يُسمح لها بإيصال المعونة دون حراسة عسكرية. وأعرب عن رأي آخر مفاده أن الاستراتيجية العسكرية المضادة لجماعة بوكو حرام ينبغي أن تقتصر باستراتيجية سياسية وبتعزيز منصب على حماية المدنيين. وشددت المنظمات غير الحكومية على الحاجة إلى ضمان أن تبقى عودة جميع اللاجئين والمشردين داخليا عودة طوعية آمنة تحفظ لهم كرامتهم وتستند إلى حد أدنى من الظروف المواتية.

اجتماع مع أعضاء السلك الدبلوماسي

٨٥ - سلط ممثلو السلك الدبلوماسي الضوء على التهميش الذي يعاني منه شمال نيجيريا، بما في ذلك انعدام فرص العمل للشباب والافتقار إلى الخدمات الأساسية وغياب الثقة بين السلطات السياسية والدينية، وهو ما يخلق بيئة تصبح مرتعاً للتطرف. وقالوا إن من المهم أيضاً النظر لما هو أبعد من جهود الإغاثة الإنسانية في شمال شرق نيجيريا والتركيز على تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. وأكدوا الحاجة إلى نهج متكامل يتجاوز منطقة حوض بحيرة تشاد، ملاحظين أن نيجيريا لاعب رئيسي يؤثر في الحالة الإقليمية وأنها تستحق أن يوليها مجلس الأمن الاهتمام الواجب. ونوهوا بتشكيل فريق استشاري يتألف من رعاة مؤتمر أوصلو للعمل الإنساني إضافة إلى البلدان الأربعة المتضررة من الأزمة، وارتأوا أن من المهم توسيع هذا الفريق وجعله أكثر انفتاحاً. وحذر ممثلو السلك الدبلوماسي من أن يؤدي كل من الأزمة في منطقة الشمال الشرقي والركود الاقتصادي في البلد إلى مزيد من موجات الهجرة إلى أوروبا. وسلطوا الضوء على المشكلة المتمثلة في تحريض بعض السلطات الدينية على العنف والتطرف، فقالوا إنها مسألة ينبغي أن تتعامل معها الحكومة. وأعرب عن رأي مفاده أن الحكومة وغيرها من الأطراف قد تتلقى أحياناً بعض الرسائل الموجهة إليها بصدر رحب إذا كان مصدرها جهات غير الأمم المتحدة أو البلدان الغربية.

اجتماع مع منظمات المجتمع المدني

٨٦ - أشارت منظمات المجتمع المدني النيجيرية، في اجتماعها مع أعضاء مجلس الأمن، إلى أن الحصول على التمويل الطويل الأجل يعتبر تحدياً رئيسياً بالنسبة لها. وأكدت هذه المنظمات أن ثمة حاجة إلى إحداث تغيير في العقلية لكي يتسنى التصدي لمشكلة جماعة بوكو حرام. وأضافت أن شمال شرق نيجيريا منطقة ينخفض فيها معدل التحصيل العلمي للنساء والفتيات في نيجيريا إلى أدنى مستوياته ويرتفع معدل وفيات الأمهات إلى أعلى مستوياته. ومن الضروري أن تزيد مشاركة المرأة في الحكومات المحلية في جميع أنحاء البلد، لا سيما في شمال شرق نيجيريا. وأعربت منظمات المجتمع المدني عن الأسف لرفض الجمعية الوطنية مشروع قانون المساواة بين الجنسين. وسلطت المنظمات الضوء على الضرر الشديد الذي تلحقه أزمة بوكو حرام بالنساء والفتيات، بمن فيهن الحوامل والمرضعات، اللائي يلقين حتفهن في مخيمات المشردين داخلياً لعدم كفاية الغذاء. ودعت المنظمات إلى توفير المزيد من النساء في الأجهزة الأمنية لحماية المرأة في تلك المخيمات، لأن بعض مسؤولي المخيمات وضباط الأمن يتورطون في أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ودعت أيضاً إلى إشراك مزيد من النساء في أنشطة حفظ السلام وبناء السلام وتسوية النزاعات. وأحاط أعضاء مجلس الأمن علماً بخطط التمويل البالغ الصغر الموضوعة لفائدة المرأة في شمال شرق نيجيريا وبجهود توفير التعليم غير الرسمي في مخيمات المشردين داخلياً. ودعا ممثلو منظمات المجتمع المدني إلى إيجاد آليات تقليدية للمصالحة بين الناس وإلى التركيز على إعادة إدماج المنشقين عن جماعة بوكو حرام في مجتمعاتهم المحلية. ولاحظوا أن منع تفشي التطرف العنيف أمر أساسي وأن هناك حاجة إلى التركيز على المنظمات الدينية وضبط الخطاب الديني الذي يصطبغ بعضه بصبغة التطرف. وأعربت منظمات المجتمع المدني عن القلق لأن قدرًا من التمويل الموجه لمنطقة الشمال الشرقي يتعرض للتبديد وارتأت أن هناك حاجة لضمان بلوغ التمويل المستفيد المقصود به على نحو يتسم بالشفافية التامة وفي ظل مساءلة كاملة.

اجتماع مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

٨٧ - زار أعضاء مجلس الأمن مقر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حيث التقوا مع نائب رئيس مفوضية الجماعة وسائر مفوضي الجماعة، وكذلك مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتحدث نائب رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فأعرب عن قلقه إزاء إمكانية أن يجد تنظيم الدولة الإسلامية/داعش تربة خصبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي نفوس مجتمعات شابة تتسم بالضعف، منوهاً بأن المشكلة لا تقتصر على منطقة حوض بحيرة تشاد. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى النظر في الأمور من منظور شمولي. وقال إن مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحاول أن توصي بأن يعتمد رؤساء دول المنظمة دون الإقليمية استراتيجية واضحة لحماية المشردين داخلياً تشمل بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات وتحقيق الأمن الغذائي وتسمح بإنشاء صندوق للاحتياجات الإنسانية لصالح المشردين داخلياً. وأبرز نائب رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برامج بناء القدرات والتدريب التي تقدمها الجماعة للدول الأعضاء فيها من أجل التصدي لجماعة بوكو حرام وغيرها من التهديدات الإرهابية. وأشار إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا سوف تعملان على وضع استراتيجية مشتركة بشأن جماعة بوكو حرام، وأنها تنتظران صدور التوجيهات من رؤساء دولهما من أجل عقد مؤتمر قمة مشترك للدفع قدماً بهذه المسألة. وأبرز الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من جانبه العمل الذي تقوم به المنظمة دون الإقليمية فيما يتعلق بالأزمة في حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك قيامها بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإعداد مشروع استراتيجية لمكافحة جماعة بوكو حرام. وأشار إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تحتفظ بقنوات اتصال غير رسمية مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأضاف أن الجماعة المذكورة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بحاجة إلى العمل معاً على نحو أوثق. ورحب كل من نائب رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالتعاون بين منظمتهما ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

ألف - ملاحظات/رسائل رئيسية

٨٨ - لاحظ أعضاء مجلس الأمن أن الأزمة في حوض بحيرة تشاد واحدة من عدة تحديات أمنية رئيسية تتصدي لها حكومة نيجيريا، إضافة إلى الأزمة في دلتا نهر النيجر وغيرها من جيوب انعدام الأمن في أنحاء البلد. وأثنى الأعضاء على جهود الحكومة في حربها على جماعة بوكو حرام، وعلى استجابتها للأزميتين الإنسانية والإنمائية في الشمال الشرقي من البلد. وشجعوا الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على إتاحة المزيد من الموارد لهذه الجهود. ورحب أعضاء مجلس الأمن بتعهد الحكومة بتخصيص مبلغ بليون دولار لمنطقة شمال شرق نيجيريا، وشجعوها على صرف تلك الأموال في أقرب وقت ممكن. كما رحبوا بخطة الحكومة للإنعاش والنمو الاقتصادي. وشجعوا الحكومة أيضاً على تهيئة الظروف المواتية لجذب استثمارات القطاع الخاص المحلية والدولية إلى منطقة الشمال الشرقي. وفي هذا الصدد، رحب أعضاء مجلس الأمن بحملة الحكومة لمكافحة الفساد وبعتمادها مدونة سلوك للقوات المسلحة النيجيرية بشأن حقوق الإنسان، وشجعوا الحكومة على نشر نتائج التحقيق الجرى في الأحداث المأساوية التي وقعت في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في بلدة ران بولاية بورنو.

٨٩ - ولاحظ أعضاء المجلس أن الوكالات الإنسانية في شمال شرق نيجيريا تعمل في بيئة تفتقر إلى الأمن بشدة. ودعوا الحكومة إلى توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، ولا سيما في مناطق الحكم المحلي المحررة. وأكدوا أن جميع جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. ورحب أعضاء مجلس الأمن بتشكيل الحكومة آليتين للتنسيق هما لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات واللجنة الرئاسية المعنية بشمال شرق نيجيريا. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في أدوار صنع القرار وفي جميع الجهود الرامية إلى بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تفشي العنف الجنسي والجسدي داخل مخيمات المشردين داخلياً وخارجها، ولا سيما ضد النساء والفتيات. ودعوا السلطات إلى اتخاذ ما يكفي من التدابير في هذا الصدد لكفالة حماية النساء والفتيات.

٩٠ - ورحب أعضاء مجلس الأمن بقيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتها نيجيريا والكاميرون بتوقيع اتفاق ثلاثي فيما بينهم في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧، تؤكد أحكامه أن أي عودة للاجئين يجب أن تكون طوعية وكرامة وأمنة وأن تستوفي الشروط الدنيا ويتم بالتنسيق مع الوكالات الإنسانية.

سادسا - خلاصة

٩١ - تشابكت الرسائل الرئيسية التي نقلتها حكومات بلدان حوض بحيرة تشاد إلى أعضاء مجلس الأمن. فقد أقرت الحكومات المذكورة باستمرار الخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام، على الرغم من تراجع قدرات الجماعة نتيجة للعمليات التي أجرتها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وتلك التي نفذتها جيوشها الوطنية. وشددت على أن الجهود العسكرية استنزفت بشدة مواردها الشحيحة في ظل أزمة مالية عميقة تمر بها المنطقة. وقد حدّ هذا الأمر بدوره من قدرتها على معالجة الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية للسكان المتضررين. ورحبت الحكومات بنتائج مؤتمر أواسلو للعمل الإنساني والتعهدات المنبثقة عنه، إلا أنها دعت المجتمع الدولي إلى دعم جهود التنمية الوطنية من أجل ضمان نهج شامل ومتكامل في مواجهة الأزمة. وشددت أيضا على الأثر السلبي للالتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والأشخاص في المنطقة. وأشار كل من تشاد والنيجر ونيجيريا إلى ضرورة التصدي لآثار تغير المناخ على بحيرة تشاد وضرورة دعم مشروع لجنة حوض بحيرة تشاد لإعادة البحيرة إلى الحياة نظرا لما لها من تأثير على الاقتصاد المحلي.

٩٢ - وأبرزت أوساط العمل الإنساني عدم كفاية التمويل الذي تتلقاه مما يحد من قدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة للمنطقة، مشيرة إلى أن خطة الاستجابة الإنسانية للمنطقة بأسرها في عام ٢٠١٧ والبالغة قيمتها ١,٥ بليون دولار لم تموّل حتى الآن إلا بنسبة ١,٨ في المائة. وشددت هذه الأوساط أيضا على التحديات المتصلة بإمكانية النفاذ إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها وباستخدام الحراسة العسكرية في تلك المناطق. ودعت أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان الأربعة جميعها إلى زيادة جهود الإنعاش المبكر والتنمية حتى تتحقق لها الفعالية ولكي تعالج الأسباب الجذرية للأزمة.

المرفق الأول

تشكيل بعثة مجلس الأمن إلى منطقة حوض بحيرة تشاد (تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا)

- السفير تيكيدا أليمو (إثيوبيا)
- السفير لويس أوميرو بيرموديس ألفاريس (أوروغواي)
- السيد يوري فيتينكو (أوكرانيا)
- السفير إنغو لامبرتي (إيطاليا)
- السفير رينيه إرنستو فرنانديس ريفويو (بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات))
- السفير فودي سيك (السنغال)
- السفير كارل أورينيوس سكو (السويد)
- السيد شين بو (الصين)
- السفير فرانسوا دولاتر (فرنسا)
- السيد أليكسيس لامي (فرنسا)
- السفير خيرت عمروف (كازاخستان)
- السفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا (مصر)
- السفير ماثيو رايكروفت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)
- السفيرة ميشيل سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية)
- السفير يوشيفومي أوكامورا (اليابان)

ملحوظة: مثل الاتحاد الروسي سفارته في كل من تشاد والكاميرون ونيجيريا.

المرفق الثاني

اختصاصات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد (تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا)

١ - يوفد مجلس الأمن بعثته إلى بلدان حوض بحيرة تشاد - تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا - في سياق البيانات الرئاسية المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (S/PRST/2015/4) و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ (S/PRST/2015/14) و ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦ (S/PRST/2016/7) و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (S/PRST/2017/2)، وتمشيا مع ما جاء في الرسالتين المؤرختين ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2016/1129) و ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥ (S/2015/555) الموجهتين من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام.

٢ - ويرد فيما يلي بيان باختصاصات البعثة:

الأمن

(أ) تقييم الحالة الأمنية في بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد، وهي تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، ولا سيما التهديد الذي تشكله الجماعتان الإرهابيتان، جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش)، والأثر المحتمل على المنطقة الأوسع؛

(ب) الإشادة بالحكومات في المنطقة للجهود التي تبذلها، بوسائل منها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وبالتقدم الذي تحقق في مكافحة جماعة بوكو حرام؛ وتشجيع الدول الأعضاء المشاركة في القوة المشتركة على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق العسكري الإقليمي، مع البناء على نتائج مؤتمر القمة الأمني الإقليمي الثاني الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٦، وخاصة من أجل توطيد المكاسب العسكرية، وتعزيز التعاون وبناء الثقة مع المدنيين، وعدم توفير ملاذ آمن لجميع فصائل جماعة بوكو حرام، وقطع صلاتها بالجماعات الإرهابية الأخرى العابرة للحدود الوطنية والإقليمية؛ وتأكيد دور هذه الجهود في إتاحة وصول المساعدات الإنسانية وتيسير استعادة سلطة الدولة وسيادة القانون في المناطق المحررة؛

(ج) تلقي إحاطات من الحكومات في المنطقة بشأن تقييمها لفعالية التدابير المتخذة لمكافحة هذه التهديدات، وبشأن استراتيجياتها الحالية وما تتنبأ به من تحديات وما توصي به من أجل مواصلة تعزيز هذه التدابير؛ وتشجيع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على القيام، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، بتسريع وتيرة الجهود المشتركة المبذولة حالياً لمكافحة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام واعتماد استراتيجية مشتركة لمعالجة العوامل الدافعة إلى النزاع؛ والتشديد على ضرورة قيام الدول الأعضاء في منطقة حوض بحيرة تشاد بتكملة العمليات العسكرية والأمنية الإقليمية ضد جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية، بجهود وطنية وإقليمية، بمساعدة الشركاء الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف؛

(د) الإعراب عن بالغ القلق إزاء استمرار الهجمات القاتلة التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية، والتي كان أحدثها في ولاية بورنو حيث تم استهداف مدنيين في ٢٨ كانون الثاني/يناير وأفراد عسكريين نيجيريين في ٢٥ كانون الثاني/يناير؛

(هـ) التأكيد على ضرورة تعزيز حماية المدنيين، ولا سيما المشردين داخليا، وإنهاء الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي في مخيمات المشردين داخليا؛ والتأكيد على أن المسؤولين عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان يجب أن يحاسبوا وأن يمثلوا أمام العدالة؛

(و) الإقرار بأن جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية يستهدفان النساء والفتيات بصفة خاصة والترحيب بما حدث مؤخرا من هروب أو إطلاق سراح ٢٣ فتاة اختطفتهن جماعة بوكو حرام من شيبوك في عام ٢٠١٤؛ وتشجيع الجهود الجارية الرامية إلى الإفراج عن الفتيات المتبقيات قيد الاحتجاز لدى جماعة بوكو حرام وعددهن ١٩٧ فتاة وكل من اختطفتهن الجماعة أثناء النزاع؛ ودعوة جميع الجهات التابعة لدول والجهات غير التابعة لدول إلى منع و/أو وقف اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم واحتجازهم، في انتهاك للقانون الدولي؛ والتشديد على أهمية أن توفر السلطات لجميع من مررن بمحنة الاختطاف والعنف الجنسي إمكانية الوصول بسرعة إلى الخدمات المناسبة وإعادة إدماجهن في المجتمع، وذلك لمنع وصم المختطفات السابقات أو أطفالهن، وحمايتهن من الاضطهاد أو الإيذاء من قبل الجماعات الأهلية لفرض النظام؛ وكفالة بذل جهود للتعامل مع التقارير التي تفيد بتعرض النساء في مخيمات المشردين داخليا لاستغلال وانتهاك جنسيين؛

(ز) التأكيد على أن أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تلك التي تتخذها القوات الحكومية والقوات المدنية المشتركة، يجب أن تتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الدولي الإنساني، والدعوة إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات؛ والإشادة ببيان عمل أبوجا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٦ والاستفسار عن تنفيذه؛ والإعراب عن الأسف إزاء الحادث المأساوي الذي شهدته بلدة ران، بشمال شرق نيجيريا، في ١٧ كانون الثاني/يناير، وراح ضحيته العديد من المدنيين، من بينهم عاملون في مجال تقديم المعونة، والحث على اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين حماية المدنيين، بوسائل منها اتخاذ إجراءات بناء على نتائج التحقيق الذي تجريه السلطات النيجيرية حاليا؛ والإشادة بدعوة حكومة نيجيريا السريعة إلى التحقيق في الانتهاك الجنسي والاستغلال الجنسي للمشردين داخليا في المخيمات، والاستفسار عن نتائج التحقيق والخطوات المقبلة للتصدي لهذه المسألة؛

(ح) إبراز الحاجة إلى زيادة أعداد النساء في الشرطة والجيش لتحسين الوصول إلى المعلومات وحماية النساء والفتيات، ولا سيما في ضوء تزايد استخدام المفجرات الانتحاريات؛

(ط) معالجة الصلة بين الأنشطة الإرهابية في المنطقة وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بجميع أشكاله؛

(ي) تلقي إحاطات من الحكومات في المنطقة بشأن جهودها لمنع نشوب النزاعات، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والتشديد على دعم مجلس الأمن لهذه الجهود؛

العمل الإنساني

(ك) تكرار تأكيد القلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية البالغة السوء في منطقة حوض بحيرة تشاد، والترحيب بالتقارير الأخيرة للمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتحسين إمكانية

الوصول إلى بعض السكان المتضررين وتقديم المعونة إليهم، وحث الحكومات في المنطقة على مواصلة تسهيل إمكانية قيام المنظمات الإنسانية بإيصال المساعدات - بما في ذلك من حيث الإجراءات البيروقراطية والإدارية، وتعزيز التعاون مع شركاء الأمم المتحدة بهدف وضع وتنفيذ خيارات مجدية ومستدامة لتقديم المعونة، بوسائل منها زيادة فعالية آليات التنسيق المدني - العسكري؛

(ل) تلقي معلومات محدثة وإحاطات من الجهات الحكومية وجهات العمل الإنساني بشأن حالة الأمن الغذائي في المنطقة، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الأكثر تضرراً، وبشأن التدابير المقترحة الموجهة تحديداً نحو تحسين الحالة والتي يمكن أن تتخذها الحكومات، بدعم من المجتمع الدولي، في الأجلين القصير والمتوسط؛

(م) الاجتماع مع النازحين ودراسة المجالات التي ستنبض عليها تحديداً جهود الدعم/التعبئة الدولية لأغراض توفير المساعدة الإنسانية، والإنعاش المبكر والتنمية، وحماية حقوق الإنسان؛ وحث الحكومات في المنطقة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية على التعجيل بزيادة تكثيف جهودها في المنطقة وضمان التنسيق الوثيق لهذه الجهود، بما في ذلك تشجيع وإتاحة الوصول الآمن إلى السكان المحتاجين، وتحسين ظروف المعيشة في المجتمعات المضيفة، وتعزيز الأمن الغذائي، وزيادة فرص كسب العيش؛

(ن) تلقي إحاطات من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وممثلي المنظمات الإنسانية بشأن مساهمتهم في الجهد الدولي المنسق لمواجهة حالات الطوارئ وتحقيق الإنعاش المبكر، وذلك من قبيل زيادة أوجه التآزر بين جهات العمل الإنساني وجهات العمل الإنمائي من أجل تشجيع التوصل إلى حلول مستدامة، دعماً لحكومات المنطقة، والتشجيع على قيام الأمم المتحدة بدور قيادي قوي يتضمن التنسيق عبر الحدود، وزيادة القدرات، ووضع خطط متعددة السنوات مرتبة بحسب الأولوية تقوم على البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية؛

(س) تلقي إحاطات بشأن التحركات الجارية للسكان، بما في ذلك نزوحهم وعودتهم لأسباب لها صلة بالنزاع مع جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية، وحث السلطات على التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية وضمان أن تكون أي عودة، سواء كانت عبر الحدود أو داخلية، طوعية ومأمونة وكريمة، وتشجيع حكومتي الكاميرون ونيجيريا على القيام، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوضع اتفاق ثلاثي الأطراف لتوطيد التزامهما بهذه المبادئ في صيغته النهائية؛

الأسباب الجذرية

(ع) التأكيد على الأهمية الحاسمة لاتباع نهج كلي في معالجة العوامل الكامنة وراء النزاع ومنع ومكافحة الإرهاب والفكر المتطرف العنيف، الذي يمكن أن يفرضي إلى الإرهاب، على أن يشمل هذا النهج تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة والنمو الاقتصادي والتعليم في المناطق المتضررة، ولا سيما بين الشباب، بالتعاون مع القيادات الدينية وغيرها من القيادات؛

(ف) التشديد على ضرورة قيام الحكومات في المنطقة، بمساعدة من الشركاء، بتوطيد سيادة القانون وتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للفساد، وتيسير جهود تثبيت الاستقرار وإعادة التعمير والتنمية، وكفالة الانتقال إلى توفير الأمن والعدالة بقيادة مدنية، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة

بتفريدها إلى الجماعات المسلحة، ومنع أي شكل آخر من أشكال الاتجار غير المشروع، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛

(ص) تلقي إحاطات من الحكومات في المنطقة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن أثر التغيرات المناخية والإيكولوجية، بما في ذلك التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وبشأن الحالة الإنسانية والأمنية وآفاق الاستقرار الطويل الأجل والتنمية في المنطقة، وبشأن دور كل هذه الأمور في تفاقم عوامل النزاع التقليدية؛

(ق) تقييم وتعزيز مساهمة المجتمع المدني بالمنطقة، ولا سيما مساهمة الشباب والمنظمات النسائية، في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي الجهود الإنسانية، وتقييم فعالية الشراكات بين الحكومات في المنطقة والمجتمع المدني في هذه المجالات، والتفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، في الميدان؛

(ر) تشجيع الحكومات المعنية في المنطقة على التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاعات في المنطقة؛

مشاركة المرأة

(ش) التأكيد على الدور الحيوي الذي تؤديه المرأة، بما في ذلك هيئات المجتمع المدني النسائية، في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، وفي الجهود الرامية إلى القضاء على نزعة التطرف؛ وطلب معلومات محدثة عن الجهود التي تبذلها الحكومات لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مستويات صنع القرار داخل المؤسسات والآليات الوطنية لمنع نشوب النزاعات وحلها؛ وتشجيع الحكومات في المنطقة والأمم المتحدة على أن تضمن للمرأة والمنظمات النسائية المشاركة والقيادة في وضع استراتيجيات لمواجهة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية وتحقيق استقرار المنطقة والتمكين من تحقيق إعادة التعمير والانتعاش؛

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والقضاء على نزعة التطرف

(ت) تشجيع الحكومات في المنطقة على وضع نهج مشترك للتعامل مع حالات الانشقاق والاحتجاز المتصلة بجماعة بوكو حرام، بما يشمل استراتيجيات المقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ونقل المحتجزين بين البلدان المتضررة، مع مراعاة الحاجة إلى اتباع الأصول القانونية والشفافية والامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ والتشديد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لعلاج النساء والأطفال المرتبطين بهذه الجماعة الإرهابية وإعادة إدماجهم، بما في ذلك سرعة تسليم الأطفال إلى الوكالات المناسبة؛ ودعوة حكومات المنطقة إلى تمكين الجهات الموفرة للحماية من الوصول إلى جميع مراكز احتجاز الأطفال لتلبية الاحتياجات المتصلة برفاههم وحمايتهم؛

(ث) تأكيد أهمية نزع سلاح الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام وتسريحهم وإعادة إدماجهم إقليمياً، بمن فيهم المنشقون والمحتجزون منهم، وأهمية تحقيق ذلك أيضاً لعناصر القوة المشتركة المدنية وغيرها من الجماعات الأهلية لفرض النظام ولجان الأمن المجتمعية، على أن يتضمن ذلك عنصراً لتلبية ما لدى النساء والأطفال من احتياجات خاصة إلى الحماية، باعتبار ذلك جانباً حيوياً من جوانب

الانتقال من النزاع إلى التنمية، وذلك للتمكين من تحقيق المصالحة المجتمعية وإعادة الاندماج في المجتمع وتأكيد نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع؛ وتشجيع الحكومات في المنطقة على الاستثمار في آليات فرز الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام وتجهيز ملفاتهم، بمن فيهم ميسرو أنشطتها ومقاتلوها وقادتها السابقون والمعالون والنازحون والمحتجزون وغيرهم من الفئات المهمة، وتصنيفهم في فئات مناسبة لتيسير الخطوات اللاحقة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعمليات الأخرى ذات الصلة؛

(خ) مناقشة برنامج إعادة الإدماج الذي أنشأته السلطات في النيجر، والذي يشمل إنشاء مخيمات مخصصة حصراً للمقاتلين السابقين، مع الحفاظ على التوازن من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، مع القيام - بنفس القدر - بإعطاء الأولوية لجهود توعية المجتمع المحلي؛ وتشجيع جميع الحكومات في المنطقة على بدء تحضير المجتمعات بشكل حثيث لعودة الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام نظراً لأن عدد المنشقين والعائدين لا ينفك يتزايد في جميع أنحاء المنطقة.